

Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار الخامس - العدد الخامس عشر || تاريخ الإصدار 20-06-2026



البؤس الاقتصادي في ظل متغيرات الاقتصاد الكلي دراسة قياسية لبلدان مختارة

Economic hardship under macroeconomic variables: A standard study of selected countries.

أ.م. د. عبدالله خضر عبطان السبعواوي²

Prof. DrAbdullah Khader Abtan Al-Sabawi

زينب خلف احمد الجبوري¹

Zainab Khalaf Ahmed Al-Jubouri

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل - العراق

DOI: <https://doi.org/10.64355/agjhss5155>

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي (CC BY-NC-SA)

Clarivate | ProQuest

Ulrichsweb™



ISSN INTERNATIONAL STANDARD SERIAL NUMBER INTERNATIONAL CENTRE



Google Scholar

معرفة e-Marefa



شبكة المعلومات العربية الشامية Arab Educational Information Network

AskZad

ORCID

Connecting Research and Researchers

INTERNATIONAL Scientific Indexing

CC creative commons

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل ظاهرة البؤس الاقتصادي وقياس أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي فيها باستخدام الأساليب القياسية الحديثة عبر برنامج (Eviews)، انطلاقاً من فرضية مفادها أن ارتفاع معدلات التضخم والبطالة يؤدي إلى زيادة مستويات البؤس الاقتصادي وانخفاض الرفاهية المعيشية، واعتمدت الدراسة على بيانات Panel Data لعينة من البلدان المختارة للمدة (2000-2025)، إذ تم اعتماد مؤشر البؤس الاقتصادي متغيراً تابعاً، في حين شملت المتغيرات المستقلة الإنفاق الحكومي، وعجز الموازنة، وعرض النقد، والائتمان المحلي، والاستثمار الكلي، والادخار الإجمالي، والانفتاح التجاري، وأظهرت النتائج وجود أثر طردي ومعنوي للإنفاق الحكومي في زيادة البؤس الاقتصادي، مقابل تأثير سلبي ومعنوي لكل من الائتمان المحلي، والاستثمار الكلي، والادخار، والانفتاح التجاري في تقليل مستويات البؤس الاقتصادي، في حين لم يظهر لكل من عجز الموازنة وعرض النقد تأثير معنوي. وبناءً على ذلك، توصي الدراسة بترشيد الإنفاق الحكومي، وتعزيز الاستثمار والادخار، ودعم القطاع المصرفي، واعتماد سياسات انفتاح تجاري تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل مستويات البؤس الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: البؤس الاقتصادي، التضخم، عجز الموازنة، المعروض النقدي، إجمالي الادخار.

Abstract:

This study aims to analyze the phenomenon of economic misery and measure the impact of selected macroeconomic variables on it using modern econometric methods through the EViews program, based on the hypothesis that rising inflation and unemployment rates lead to higher levels of economic misery and lower living welfare. The study relied on Panel Data for a sample of selected countries covering the period (2000-2025). The Economic Misery Index was adopted as the dependent variable, while the independent variables included government expenditure, budget deficit, money supply, domestic credit, gross investment, gross savings, and trade openness. The results revealed a positive and significant effect of government expenditure on increasing economic misery, whereas domestic credit, gross investment, savings, and trade openness showed negative and significant effects in reducing levels of economic misery. In contrast, neither budget deficit nor money supply demonstrated a significant effect. Accordingly, the study recommends rationalizing government expenditure, enhancing investment and savings, supporting the banking sector, and adopting trade openness policies that contribute to achieving economic stability and reducing levels of economic misery.

Keywords: Economic Misery, Inflation, Budget Deficit, Money Supply, Gross Savings.

المقدمة

يُعدّ مؤشر البؤس الاقتصادي من المؤشرات المركبة ذات الأهمية البالغة في تحليل الأداء الاقتصادي والاجتماعي للدول، إذ يُستمد من مجموع معدلات البطالة والتضخم بوصفهما من أبرز الظواهر الاقتصادية المؤثرة في مستويات الرفاه الاجتماعي وجودة الحياة. ويُعبّر هذا المؤشر عن مدى معاناة الأفراد من تدهور الأوضاع المعيشية الناتجة عن ضعف سوق العمل وارتفاع الأسعار، بما يعكس في الوقت نفسه كفاءة السياسات الحكومية وقدرتها على إدارة الموارد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

إن ارتفاع معدلات البطالة يشير إلى ضعف قدرة الاقتصاد على توليد فرص العمل الملائمة لاستيعاب القوى العاملة، بينما يُعدّ التضخم المرتفع دلالة على اختلال التوازن النقدي والمالي في الأسواق، وما يترتب عليه من تآكل في القوة الشرائية وتراجع في مستويات الدخل الحقيقي. ومن ثم، فإن ارتفاع مؤشر البؤس الاقتصادي يُمثل إشارة واضحة إلى هشاشة البنية الاقتصادية وضعف فاعلية السياسات الكلية في مواجهة الأزمات الداخلية والخارجية.

وتبرز أهمية دراسة العلاقة بين معدلات البطالة والتضخم ضمن إطار مؤشر البؤس الاقتصادي في الكشف عن طبيعة التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني، ومدى انعكاسها على الأداء الكلي ومستوى المعيشة. كما تسهم هذه الدراسة في تحليل العوامل المسببة لارتفاع المؤشر،

وتحديد أوجه القصور في السياسات الاقتصادية المعتمدة، بما يمكن من صياغة استراتيجيات فعالة تسهم في خفض معدلات التضخم والبطالة، وتحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

إن تحليل مؤشر البؤس الاقتصادي لا يقتصر على الجوانب الكمية فحسب، بل يمتد ليشمل البُعد المؤسسي والسياسي والاجتماعي الذي يُعدّ عاملاً أساسياً في تشكيل بيئة اقتصادية مستقرة. ومن هذا المنطلق، فإن فهم ديناميكيات البؤس الاقتصادي يُعدّ خطوة ضرورية لتقييم كفاءة السياسات العامة وتحسين مستوى الرفاه في المجتمع.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولاً: أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في قدرتها على تحليل وتشخيص أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في مستوى البؤس الاقتصادي، وتحديد المتغيرات الأكثر تأثيراً فيه، بما يسهم في تعميق الفهم العلمي لديناميكيات الاقتصاد الكلي وانعكاساتها على مستوى معيشة الأفراد، كما تبرز أهميتها في إغناء الأدبيات الاقتصادية من خلال تقديم تحليل منهجي للعلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومؤشر البؤس الاقتصادي، الأمر الذي يساعد في توضيح الأطر النظرية والتطبيقية المفسرة لأسباب تفاقم البؤس الاقتصادي أو تراجعها، ولا سيما في الاقتصادات النامية أو الاقتصادات التي تعاني من اختلالات هيكلية، كذلك تكتسب الدراسة أهميتها من تركيزها على مؤشر البؤس الاقتصادي بوصفه أداة كمية لقياس الأوضاع الاقتصادية وتقييم حدّة الاختلالات، سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، مع إبراز دوره في تشخيص الأزمات الاقتصادية، فضلاً عن ذلك، تسلط الضوء على طبيعة العلاقة بين معدلات التضخم والبطالة وانعكاساتها على مستوى رفاهية الأفراد، بما يدعم جهود صانعي السياسات في تصميم وتنفيذ سياسات اقتصادية أكثر فاعلية لمعالجة الضغوط التضخمية والبطالة وتحسين مستويات الرفاه الاقتصادي.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تعاني الكثير من البلدان لاسيما النامية منها من زيادة معدلات البطالة والتضخم مما يؤدي الى ارتفاع مستوى البؤس الاقتصادي وقد تفاقت هذه المشكلة في ظل الازمات الاقتصادية التي تمر بها دول العالم خلال السنوات الاخيرة وسوء استخدام الموارد الاقتصادية، التي اظهرت التأثير السلبي على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجتمع، ويمكن طرح التساؤلات الآتية:

- هل لمتغيرات الاقتصاد الكلي تأثير في مؤشر البؤس الاقتصادي؟
- ما مدى او حجم تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي في مؤشر البؤس الاقتصادي؟

ثالثاً: فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية انه كلما ارتفعت معدلات البطالة والتضخم ارتفع مستوى البؤس الاقتصادي مما يؤدي الى تراجع مستوى الرفاهية المعيشية، وتوجد علاقة طردية ايجابية بين التضخم والبؤس الاقتصادي، وعلاقة طردية ايجابية بين البطالة والبؤس الاقتصادي.

رابعاً: اهداف الدراسة:

- 1- تهدف الدراسة الى التعرف على الادبيات الاقتصادية للبؤس الاقتصادي .
- 2- تحليل العلاقة بين البؤس الاقتصادي والمتغيرات المؤثرة فيه باستخدام الجداول والرسوم البيانية.
- 3- قياس العلاقة الكمية التي تستند على استخدام المعايير الاحصائية والقياسية ضمن الحزمة البرمجية Eviews12

خامساً: اسلوب الدراسة:

تم اعتماد اسلوب الذي يربط بين منهجين رئيسيين الاول (وصفي تحليلي) الذي يستند على الاطر النظرية المستمدة من النظرية الاقتصادية، والثاني (قياسي كمي) يعتمد على طرق واساليب الاقتصاد القياسي وتفسير المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في البؤس الاقتصادي.

• اختبار التجارب الدولية:

لإثبات فرضيات الدراسة تم اختيار مجموعة من البلدان بتباينات ومستويات دخل فردي متباين معتمدين على تصنيف البنك الدولي حسب مستوى الدخل.

سادساً: الحدود المكانية:

تتمثل عينة الدراسة بخمسة بلدان وهي (البرازيل, شيلي, كولومبيا, كوستاريكا والمكسيك)

سابعاً: الحدود الزمانية:

تمتد السلسلة الزمنية للدراسة لـ 26 سنة من (2000 - 2025)

ثامناً: منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الجمع بين الأسلوب النظري والتحليلي والقياس الاقتصادي مستخدماً فيها باستخدام الحزمة البرمجية Eviews12 والتحليل لنموذج البيانات المزدوجة الديناميكي والمتمثلة بمقدرات وسط المجموعة المدمجة (PMGE) والمتاحة في بيئة نموذج (ARDL) فضلاً عن الاختبارات الخاصة والتي يتم إجراؤها قبل تقدير النموذج والاختبارات التشخيصية ما بعد تقدير النموذج.

المبحث الثاني: الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة

تناولت دراسة الشرع وسلمان (2022) تحليل مؤشر البؤس الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2018)، حيث ركزت على قياس هذا المؤشر من خلال متغيرات مثل البطالة والتضخم وسعر الفائدة والنتائج المحلي. وأظهرت النتائج أن الاقتصاد العراقي مرّ بمرحلتين من الارتفاع والانخفاض في مستوى البؤس نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة كالحروب والحصار، مما أدى إلى تذبذب واضح في الأداء الاقتصادي، مع التأكيد على إمكانية الحد من هذه الظاهرة عبر تبني سياسات اقتصادية واضحة لتحسين مستوى معيشة الأفراد، أما دراسة الخفاجي (2022) فقد سعت إلى تحليل تأثير مؤشر البؤس الاقتصادي على التنمية البشرية في العراق مع مقارنة بدول أخرى، باستخدام نموذج قياسي (ARDL) وأوضحت النتائج أن ارتفاع معدلات البؤس الاقتصادي يؤدي إلى تراجع الاستثمار والإنتاج والاستهلاك، كما ينعكس سلباً على المجتمع من خلال زيادة معدلات الجريمة والتفكك الأسري، مما يدل على وجود علاقة قوية بين الأوضاع الاقتصادية ومستوى التنمية البشرية.

بحثت دراسة Ali وآخرون (2014) في تأثير البؤس الاقتصادي على هجرة رأس المال البشري في باكستان، حيث اعتمدت على تحليل قياسي للسلاسل الزمنية. وتوصلت إلى أن ارتفاع البطالة والتضخم (كمكونات لمؤشر البؤس) يسهم بشكل كبير في زيادة هجرة الكفاءات إلى الخارج، إضافة إلى تأثير عوامل أخرى مثل عدم المساواة في توزيع الدخل وانخفاض قيمة العملة، مما يضعف الاقتصاد المحلي على المدى الطويل، في حين تناولت دراسة Wang وآخرون (2019) العلاقة بين الهيكل المالي ومؤشر البؤس والنمو الاقتصادي في باكستان، وأظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، حيث يؤثر كل من تطور القطاع المالي ومستوى البؤس الاقتصادي على النمو. وأكدت الدراسة أن تحقيق نمو اقتصادي مستقر يتطلب إصلاحات حقيقية في القطاع المالي والانفتاح الاقتصادي.

المبحث الثالث: البؤس الاقتصادي

أولاً: مفهوم مؤشر البؤس الاقتصادي:

يعد مؤشر البؤس الاقتصادي أحد أهم المحاولات المبكرة في وضع مؤشر شامل يضم مجموعة من المؤشرات لتتبع ظروف الاقتصاد الكلي على طول دورات عمله، لقد عرفه آرثر اوكون بأنه مجموع معدل البطالة المعدل موسمياً مع معدل التضخم السنوي لاقتصاد بلد معين، يعني ان ارتفاع أي من التضخم والبطالة يسببان تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة مدمرة لأي بلد، وكذلك عرفه روبرت بارو (بأنه مجموع معدل البطالة والتضخم السنويين مع معدل الفائدة الاسمي طويل الأجل ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) (الشرع وسلمان، 2022، 260). كما يمكن تعريف البؤس الاقتصادي بأنه مجموعة من المؤشرات تقيس اثر الظروف الاقتصادية المتغيرة، وهي عبارة عن مزيج من زيادة التضخم والبطالة، ويمكن استخدام هذه المؤشرات لقياس الرفاهية الاقتصادية للدول لتحديد مسار الاقتصاد فيما اذا كان بالاتجاه الصحيح ام أنه يعاني من البؤس (جودة و ابراهيم، 2025، 22).

ثانياً: أهمية مؤشر البؤس الاقتصادي:

يعد مؤشر البؤس الاقتصادي من المؤشرات الحديثة التي تعتمدها الدول لمتابعة تحركاتها وعملياتها الاقتصادية الوطنية، فهو يعد مشكلة لأي دولة سواء كانت متقدمة او نامية. اذ تعاني الدول النامية من صعوبات اقتصادية شديدة وهو امر مقلق أكثر من البلدان المتقدمة مما دفع الباحثين الى تطوير البرامج والخطط التي تسهم في خفض قيمة هذا المؤشر، لأنه كلما انخفضت قيمة هذا المؤشر فهذا يعني الافضل للبلدان، ويستخدم مؤشر البؤس الاقتصادي للحكم على مدى اداء الاقتصاد وقياس الرفاهية الاقتصادية لمواطني الدولة اذ يتم احتسابه عن طريق اضافة معدل البطالة الى معدل التضخم فضلاً عن المتغيرات الاخرى مثل معدلات الفائدة او الإنتاجية المحلية او معدلات النمو الاقتصادي، حيث تشير الزيادة في هذا المؤشر الى تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاض رفاهية السكان وترجع كثير من اسباب البؤس الاقتصادي الى عدم استقرار الاقتصاد الكلي وسط ارتفاع معدلات البطالة والتضخم المتفشي (بحر العلوم، 2024، 9).

ثالثاً: قياس مؤشر البؤس الاقتصادي

تم تقديم مؤشر البؤس الاقتصادي من قبل الاقتصادي الأمريكي اوكون (1960)، هذا المؤشر هو المؤشر المركب للبطالة والتضخم في بلد ما، وهناك كمية كبيرة من الأدبيات المتاحة لاستخدام هذا المؤشر كقياس للبؤس الاقتصادي، بناءً على منهجية اوكون (1960)، قمنا ببناء مؤشر البؤس الاقتصادي بمساعدة تحليل المكونات الأساسية (Audi and ali، 2023، 59-60).
يتم احتساب مؤشر البؤس الاقتصادي بطرائق عديدة، فحسب اوكون يتم احتساب مؤشر البؤس وفقاً لما يأتي:

$$OMI = Inf + un \dots \dots \dots (1)$$

اذ ان:

OMI تشير الى مؤشر البؤس لدى اوكون

Inf معدل التضخم السنوي

Un معدل البطالة الكلي

ومن خلال تعريف روبرت بارو فتم احتسابه من خلال المعادلة التالية:

$$BMI = ln + un - GPD + i \dots \dots \dots (2)$$

او المعادلة

$$BMI = OMI - GDP + i \dots \dots \dots (3)$$

اذ ان:

BMI: مؤشر البؤس لدى بارو

GDP: معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

i: سعر الفائدة الاسمي طويل الأجل

اما من خلال تعريف ستيف هانك فيتم احتساب مؤشر البؤس من خلال المعادلة الآتية:

$$HMI = Inf + Un + i - GDP \text{ per capita} \dots \dots \dots (1)$$

Capita per GDP معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

اما إذا أردنا احتساب الاثار النسبية للبطالة والتضخم على الرفاهية، نحدد نسبة البؤس الاقتصادي على أنها نسبة معدل البطالة إلى معدل التضخم، و من ثم إذا كان معدل البطالة 4% ومعدل التضخم 4% فإن مؤشر البؤس الاقتصادي هو 8% لكن نسبة البؤس هي (1%) نتيجة قسمة معدل البطالة الى معدل التضخم. (الخفاجي، 2022، 18-19).

رابعاً: معايير مؤشر البؤس الاقتصادي

1- التضخم

يتمثل بالارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ويتم حسابه بناءً على مكونات سلة ربة المنزل والتغير في اسعار السلع والخدمات التي تتضمنها (Challoumis, 2025, 330). كما يتمثل بالارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار، وإذا كان تزايد الاسعار النقدية يتم بمعدلات مرتفعة في المدى القصير، فيكون التضخم مفرطاً او جامحاً أما إذا تحقق ارتفاع الاسعار على مدى فترة زمنية طويلة، فيوصف التضخم بأنه متدرج او زاحف، والتعريف الايسر للتضخم هو زيادة كمية النقود بمعدلات تفوق معدلات زيادة المعروض من السلع والخدمات مما يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود (عبد اللطيف، 2020، 107).

أ- أنواع التضخم

إن تعدد المعايير التي استخدمت في تحديد أنواع التضخم أظهرت الاختلاف في آراء الاقتصاديين حول مفهوم التضخم و فيما يلي أهم أنواع التضخم:

1. **التضخم الجامح (Inflation Hyper):** وهو ما يسمى بالتضخم المفرط وهو اشد انواع التضخم اثارا و ضررا على الاقتصاد القومي، وذلك نظرا لارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل سريع ومتوالي دون توقف، بحيث ينجم عنه اثارا اقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها او معالجتها في الاجل القصير (الجلال، 2006، 23).
2. **التضخم الزاحف (Inflation Creeping):** يعبر هذا النوع من التضخم عن ارتفاع مستويات الاسعار، ولكنها تكون بمستوى أقل في ارتفاعها مقارنة بالتضخم الجامح، وتكون الاثار الناجمة عنه اقل خطورة على الاقتصاد الوطني (ابو رمضان، 2016، 17).

3. **التضخم المكبوت المقيد (Inflation Restrained):** هو التضخم الذي يمثل حالة تمنع فيها الاسعار من الارتفاع عن طريق سياسات تمثل بوضع ضوابط وقيود تحد من الانفاق الكلي، وتحول دون ارتفاع الاسعار، على أن ذلك لا يمنع الافراد من القيام بتجميع موجودات نقدية سائلة كبيرة يمكن تحويلها إلى قوة شرائية فعالة (الوسكي وآخرون، 2021، 921).
4. **التضخم الطليق (Inflation Freed):** يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع سافر في الأسعار والأجور والنفقات الأخرى التي تتصف حركاتها بالمرونة و تتجلى في ارتفاع عام في الدخل النقدي دون أي تدخل من السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات، (خديجة، 2009، 6)
5. **الآثار الاقتصادية الناتجة عن التضخم:** يؤدي التضخم إلى مجموعة من الآثار الاقتصادية السلبية، إذ ينعكس أولاً على الدخل الحقيقي من خلال تآكل قيمته، مما يقلل من قدرة الأفراد على الحصول على السلع والخدمات. كما يسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود نتيجة الارتفاع المستمر في الأسعار، الأمر الذي يضعف الثقة بالعملة المحلية ويدفع الأفراد إلى تحويل مدخراتهم نحو العملات الأجنبية أو الأصول الحقيقية كالعقارات، وكذلك يؤثر التضخم سلباً على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي إلى تراجع القدرة التنافسية للسلع المحلية في الأسواق العالمية، مما يقلل الصادرات ويزيد الاعتماد على الاستيراد. إضافة إلى ذلك، يسهم في إعادة توزيع الثروة بشكل غير عادل داخل المجتمع، إذ يتضرر أصحاب الدخل الثابتة، بينما قد يستفيد بعض مالكي الأصول، مما يخلق اختلالات اقتصادية واجتماعية واضحة (عبد اللطيف، 2020، 108).

ب- معالجات التضخم:

يمكن معالجة مشكلة التضخم من خلال السياستين النقدية والمالية؛ إذ تعتمد السياسة النقدية على التحكم بالمعروض النقدي، حيث يؤدي ارتفاعه دون زيادة مقابلة في السلع والخدمات إلى زيادة التضخم، لذلك تلجأ الدولة إلى رفع سعر الفائدة وتقليل الائتمان، إضافة إلى استخدام الاحتياطي الإلزامي وعمليات السوق المفتوحة لسحب السيولة وخفض الطلب الكلي ومن ثم تقليل التضخم (الشيخ طه، 2021، 27)، وكما يمكن معالجته عبر السياسة المالية من خلال زيادة الضرائب، خاصة على الدخل المرتفعة والسلع الكمالية، وخفض الإنفاق الحكومي، مما يؤدي إلى تقليل الطلب الكلي والسيولة والحد من الضغوط التضخمية، فضلاً عن استخدام السندات الحكومية والقيود المباشرة مثل تحديد الأسعار أو نظام البطاقات التموينية. ومع ذلك، ينبغي أن تكون هذه السياسات متوازنة لتجنب الركود، إذ يبقى الاقتصاد متذبذباً بين التضخم والانكماش مع استمرار البحث عن أدوات أكثر فاعلية (الرياض، 2025، 199-200).

2- البطالة:

تتمثل البطالة بوجود اشخاص قادرين على العمل خارج حدود العمل بالرغم من بحثهم عنه، ويمكن تعريف البطالة كذلك بأنها الظاهرة التي تتمثل بوجود طاقات بشرية معطلة وغير مستثمرة في عملية انتاج السلع والخدمات بالشكل الأمثل (محمد، 2024، 455). وتعرف البطالة ايضاً بأنها الفرق بين عدد العمالة العاملة بأجور وظروف العمل الحالية، وبين عدد العمالة غير العاملة بهذه المستويات (Alhassan et al, 2025, 7711).

أنواع البطالة:

- **البطالة الاحتكاكية:** هي البطالة التي تنشأ بسبب التقلبات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة، وتحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص عمل أو لدى اصحاب العمل الذين تتوفر لديهم فرص عمل، أو تغيير العمال لعملهم في سبيل إيجاد عمل افضل لاشك انه يحتاج الى وقت (احمد، 2014، 27).
- **البطالة الهيكلية:** تعرف على انها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها، يقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي الى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما انها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين والشباب الى سوق العمل بأعداد كبيرة (الجبوري، 2019، 6).
- **البطالة الدورية:** ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة الركود قطاع العمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الانتاج الى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة (فرج، 2013، 163).
- **البطالة الموسمية:** هذه البطالة يدل اسمها عليها من خلال وجود بعض الأنشطة الاقتصادية التي تتصف بموسميته كالزراعة والبناء والتشييد والسياحة فاذا انتهى الموسم توقف النشاط وانقطع الطلب على العمل وازدادت معدلات البطالة. فهناك مهن تنشط في فصل الصيف وتواجه ركوداً في فصل الشتاء والعكس صحيح (الوحيلي، 2016، 176).
- **البطالة المقنعة المستترة:** تسمى بالبطالة المقنعة والمستترة لأنها غير ملحوظة ويقصد بها تكديس عدد كبير من العمال يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئاً تقريباً، ولكنها تتقاضى اجراً، فاذا ما سحبت من اماكن عملها فان حجم الانتاج لن ينخفض مما يعني زيادة متوسط تكلفة المنتجات (كامل ومحسن، 2017، 272).

- **البطالة الاختيارية:** تمثل البطالة الاختيارية حالة تعطيل العامل باختياره وإرادته حينما يقدم استقالته عن عمله إما لعزوفه عن العمل وتفضيله وقت الفراغ (مع وجود مصدر آخر للدخل والمعيشة)، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجر أعلى وظروف عمل أفضل، فقرار التعطل هنا اختياري لم يجبره صاحب العمل عليه
- **البطالة الإجبارية:** وهي الحالة التي يتعطل العامل فيها بشكل جبري أي دون إرادته أو اختياره، وتحدث عن طريق تسريح العمال، أي طردهم قسراً، رغم قدرة العامل ورغبته في العمل عند مستوى الأجر السائد، وقد تحدث عندما لا يجد الداخلون إلى سوق العمل فرصاً للتوظيف، رغم بحثهم عنه وقدرتهم عليه وقبولهم بمستوى الأجر السائد، ويسود هذا النوع بشكل واضح في مراحل في مراحل الكساد الدوري في البلدان الصناعية (زكي، 1998، 30).

ب- اسباب البطالة:

ترجع البطالة إلى عدة عوامل أبرزها الزيادة السكانية وارتفاع متوسط الأعمار، والتطور التكنولوجي الذي أدى إلى تقليل الحاجة للعمالة، فضلاً عن التوسع في التعليم الجامعي وزيادة أعداد الخريجين دون توافق مع احتياجات سوق العمل. كما يسهم ضعف التنسيق بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق، ونقص المهارات المطلوبة، وعزوف الخريجين عن بعض الأعمال، إضافة إلى الهجرة غير المنظمة وجمود سوق العمل وضعف نموه، في تفاقم مشكلة البطالة (عامر، 2015، 20-21).

ت- الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة البطالة:

- **الآثار الاقتصادية:** تؤدي البطالة إلى انخفاض الناتج المحلي وتقليل السلع والخدمات، وتعطل جزء من رأس المال مما يضعف النمو الاقتصادي. كما تؤدي إلى فقدان المهارات مع طول مدة التعطل، وزيادة النفقات الحكومية على العاطلين بدل توجيهها لمجالات أكثر فائدة، فضلاً عن انخفاض الإنتاجية نتيجة البطالة المقنعة (هاشم وآخرون، 2017، 66).
- **الآثار الاجتماعية:** تؤدي البطالة إلى إضعاف الولاء والانتماء للدولة وتراجع الدعم لقراراتها، كما تدفع بعض الأفراد إلى تبني أفكار هدامة والانحراف نحو الجريمة. كذلك تسهم في تفكك العلاقات الأسرية وعزوف الشباب عن الزواج، إضافة إلى هجرة الكفاءات العلمية بحثاً عن فرص معيشية أفضل (البيديري، 2015، 749).

ث- معالجات البطالة:

تتم معالجة البطالة من خلال حزمة متكاملة من السياسات، أبرزها تسريع إنشاء سوق مشتركة لتعزيز حركة العمل ورؤوس الأموال وتحسين بيئة الاستثمار، مع إحلال العمالة المحلية محل الأجنبية بما يدعم التنمية. كما يتطلب الأمر خلق فرص عمل عبر زيادة الاستثمار وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، وتقليل الفجوة بين القطاعين العام والخاص من خلال إصلاح التعليم ليتواءم مع متطلبات سوق العمل، وكذلك تشمل المعالجات توفير الحماية الاجتماعية للعاطلين ودعم القطاع الخاص لاستيعابهم، إلى جانب تطوير الخدمات العامة وتدريب الأفراد على المهارات المطلوبة. ومن المهم أيضاً إعادة هيكلة الكوادر الإدارية وتعزيز برامج مكافحة البطالة، وإجراء مسوحات للمشاريع لتحديد قدرتها على التشغيل، مع دعم المشاريع الإنتاجية وورش العمل، خاصة للنساء. وأخيراً، تسهم مشاريع التشغيل العامة كالبنى التحتية في خلق فرص عمل والحد من البطالة بنوعها الدائمة والموسمية (المحمدي، 2007، 10-11).

3- سعر الفائدة: يعرف سعر الفائدة بسعر إعادة الخصم وهو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في الاجل القصير، ويعرف أيضاً على أنه السعر المحدد من قبل البنك المركزي لشراء الأوراق التجارية، وهذا السعر لا يندرج ضمن سعر الفائدة الموجه لأغراض الاستثمار وإنما من أجل التحكم بالسيولة (حسين، 2017، 10). كما يعرفها J.P.Gourlaouen بأنها السعر الذي يمكن الحصول عليه نتيجة التنازل عن استخدام رأس المال لفترة من الزمن، أو هو بمثابة معدل العائد على رأس المال خلال وحدة الزمن (عبد الرزاق، 2015، 20).

أ- أهمية سعر الفائدة:

يؤثر سعر الفائدة بشكل كبير في النشاط الاقتصادي، ويعد من أهم المؤشرات التي تستعمل لتحليل حركة واتجاه الاقتصاد الكلي، وفيما يأتي توضيح لأهمية سعر الفائدة:

- **أهمية سعر الفائدة على مستوى الأفراد:** إن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى ظهور عوائق عند بعض الأفراد وخصوصاً الذين يودون شراء أنواع مختلفة من الأصول، لأن الزيادة في سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة تكلفة التمويل المالي، لكن قد يكون هذا الارتفاع مشجعاً لأفراد آخرين وتحديدًا أولئك الذين يهتمون بتحقيق دخل أعلى بالاعتماد على الادخار المالي
- **أهمية سعر الفائدة على المستوى العام:** إن سعر الفائدة يساهم في التأثير على القطاعات الاقتصادية بشكل عام من خلال تحقيق الأمور الآتية:
- السعي إلى استقطاب الادخار من الوحدات المالية الفائضة وتوجيهها نحو وحدات العجز لتحقيق النمو الاقتصادي، يؤدي هذا إلى تحقيق توازن كمية النقود المعروضة مع كمية النقود المطلوبة

- يؤثر سعر الفائدة على حجم الاستثمار والادخار لأنهما من الأدوات المهمة في السياسة النقدية
- ان ارتفاع وانخفاض سعر الفائدة تؤثر في التدفقات المالية الدولية حيث يشجع ارتفاع سعر الفائدة بدولة ما الى انتقال المال لها والعكس صحيح.
(علي، 2022، 215-216)

ب-انواع سعر الفائدة:

هناك نوعان رئيسان لأسعار الفائدة هما:

- أسعار الفائدة البسيطة (الفائدة الاسمية): وهي الفائدة على اساس القرض الاصلي او مبلغ التوفير
- أسعار الفائدة المركبة: هي الفائدة الاكثر تعقيدا، بدلا من اضافة نسبة مئوية من المبلغ الاولي بشكل مستمر الى المبلغ النهائي، يتم تطبيق النسبة المئوية على المبلغ الاحدث. (صكب وعبود، 2024، 288).

4- الناتج المحلي الاجمالي GDP: يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة، لأنه يبين ما اذا كان الاقتصاد ينمو ام لا، فاذا كان الناتج الاجمالي الحقيقي في بلد ما خلال السنة الحالية اكبر مما كان عليه في السنة السابقة فان انتاج هذا البلد قد زاد (بوخاري، 2021، 1180)، يتمثل بأنه مجموعة القيمة النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال مدة معينة عادة ما تكون سنة، كما يعرف بأنه يمثل قيمة جميع ما ينتج من السلع والخدمات داخل الحدود الجغرافية للبلد من قبل المواطنين المحليين او الاجانب (عبدالله وطه، 2023، 246).

1. **طرق احتساب الناتج المحلي الاجمالي GDP:** يمكن احتساب قيمة الناتج المحلي الاجمالي في اطار ما يسمى نظام الحسابات القومية بثلاث طرق رئيسية، وهي:

- طريقة الانفاق Expenditure Method: يتم احتساب قيمة الناتج المحلي الاجمالي عن طريق قيمة المبالغ النقدية التي يتم انفاقها على السلع والخدمات النهائية، سواء كانت هذه السلع استهلاكية او انتاجية.
- طريقة الدخل Income Method: يتم احتساب قيمة الناتج المحلي الاجمالي عن طريق احتساب العوائد المستحقة لمالكي عناصر الانتاج المشاركة في النشاط الاقتصادي
- طريقة الانتاج Output Method: يتم احتساب قيمة الناتج المحلي الاجمالي عن طريق احتساب اجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية داخل الاقتصاد المحلي ويمكن تقييم الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية السائدة في سنة الانتاج دون الاخذ بنظر الاعتبار اثر التضخم، الامر الذي قد يوهن بارتفاع مستوى الانشطة الاقتصادية دون ان يكون ذلك قد تحقق فعليا، ويسمى حينئذ بالناتج المحلي الاجمالي الاسمي (الحسيني، 2024، 37).

المبحث الرابع: الإطار المفاهيمي للمتغيرات الاقتصادية الكلية قيد الدراسة

1-2-1 الانفاق العام (الحكومي):

1. المفهوم:

يعد الانفاق الحكومي اداة من ادوات السياسة المالية اذ تقوم الحكومة بالإنفاق لتحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية ويمكن ان ينقسم الانفاق الى مشتريات حكومية من سلع وخدمات ومدفوعات تحويلية، ويتمتع بأهمية كبيرة في اقتصاديات دول العالم وهو احد المكونات الهامة في دالة الطلب الكلي، اذ يشكل جزءا كبيرا من الناتج المحلي الاجمالي في معظم دول العالم (الشمري والدخيل، 2019، 5)، وكما يعرف ايضا بأنه مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة لإشباع الحاجات العامة، وبموجبه تعمل الدولة بأداء الخدمات العامة بهدف تحقيق الرفاهية للمجتمع (جبار، 2022، 18).

2. عناصر الانفاق العام (الحكومي):

ان للإنفاق العام ثلاث سمات اساسية هي:

- **الانفاق العام مبلغ نقدي:** ان الانفاق العام يكون بشكل مدفوعات نقدية تقوم بها الجهات الحكومية لشراء السلع والخدمات سواء من القطاع الخاص او من القطاع الحكومي
- **الانفاق العام يهدف لتحقيق منفعة عامة:** إن إشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام هو المبرر الوحيد للقيام بالإنفاق العام، ولهذا دائما ما توطر عمليات الانفاق بعدد من القوانين التي تنظم ذلك
- **الانفاق العام تقوم به مؤسسة أو هيئة حكومية:** ان مصطلح الانفاق العام جاء لتمييزه عن الانفاق الخاص الذي يقوم به الافراد والمؤسسات الخاصة، فالإنفاق العام يؤدي بواسطة الوحدات والمؤسسات الحكومية التي تكون لها السلطة في تحديد النفقة وصرافها وفقا للقوانين النافذة (الحجيمي، 2023، 55).

3. تقسيم الإنفاق العام (الحكومي):

تُقسم النفقات العامة وفق معايير متعددة إلى نوعين رئيسيين؛ الأول هو النفقات الحقيقية والتحويلية، حيث تمثل النفقات الحقيقية ما تنفقه الدولة مقابل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة كالأجور والتجهيزات، في حين تشير النفقات التحويلية إلى تحويل الدخل بين الأفراد أو القطاعات دون مقابل إنتاجي، مثل إعانات البطالة والدعم الاجتماعي والاقتصادي (الدعمي، 2018، 9-10)، أما التقسيم الثاني فهو النفقات الجارية والرأسمالية، إذ تمثل النفقات الجارية نفقات تشغيلية تتكرر سنوياً لضمان سير المرافق العامة كالأجور والصيانة والخدمات، بينما تتمثل النفقات الرأسمالية في الإنفاق الاستثماري الموجه لإنشاء وتطوير البنية التحتية والمشاريع العامة، وتتميز بمرونتها وارتباطها بفترات زمنية محددة وإمكانية تمويلها بوسائل مختلفة (جودي، 2021، 82)

الآثار الاقتصادية للإنفاق العام (الحكومي):

تُعد النفقات العامة أداة رئيسية لإشباع الحاجات العامة، وتختلف آثارها الاقتصادية بحسب دور الدولة وطبيعة النفقات ومصادر تمويلها. ويظهر أثرها على الاستهلاك من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات نتيجة الأجور والنفقات التشغيلية والتحويلات، مما يؤدي إلى رفع دخول الأفراد وزيادة الاستهلاك، وهو ما يعكس بدوره على الإنتاج عبر أثر المضاعف، أما تأثيرها على الإنتاج فيتمثل في دعم العملية الإنتاجية من خلال الإنفاق على المشاريع والاستثمارات أو دعم القطاع الخاص، مما يسهم في زيادة إنتاج السلع والخدمات وتكوين رأس المال. وترتبط آثار النفقات على الإنتاج بمستوى الاستهلاك، لذلك ينبغي تحقيق توازن في السياسة الإنفاقية بين الاستهلاك والإنتاج لتلبية الحاجات الأساسية دون الإضرار بالاقتصاد (الحجيمي، 2023، 55-56).

2-2-1 عجز الموازنة وفائضها (صافي الموازنة العامة):

الموازنة العامة للدولة: هي خطة مالية تتضمن تقدير لنفقات الدولة وإيراداتها تقوم بإعدادها السلطة التنفيذية وتجاز بواسطه السلطة التشريعية قبل تنفيذها وتعكس الخطط التنموية التي ترسمها الدولة لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية، وتحمل الموازنة جناحين تنطلق بهما لتحقيق تلك الاهداف هما النفقات العامة والإيرادات العامة (الدباش والناصر، 2018، 538). او هي خطة مالية للدولة تتضمن تقدير لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة مقبلة غالباً ما تكون سنة، لكن هذا التقدير في ضوء الاهداف التي تسعى اليها السلطة السياسية (صباح ومحمد، 2023، 68).

مفهوم صافي الموازنة العامة:

يشير مفهوم صافي الموازنة العامة الى وجود اتجاهين يتمثل الاول في عجز الموازنة العامة الناتج من ارتفاع مستوى حجم الانفاق العام مقابل انخفاض حصيلة الإيرادات العامة اللازمة لتغطيه النفقات العامة خلال سنة اما الاتجاه الثاني هو فائض الموازنة الذي يشير الى تفوق حصيلة الإيرادات الحكومية التي تحصل عليها الحكومة من مصادرها على مستوى حجم الانفاق العام خلال سنة (علوش وساجت، 2022، 939).

عجز الموازنة العامة:

1. المفهوم:

يمثل العجز انعكاس لعدم قدرة الإيرادات على تغطية النفقات، أي زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة وتزايد النفقات نتيجة للجهاز الإداري للدولة من حيث عدد القوى العاملة فيه وزيادة العمالة في القطاع الحكومي في البلدان النامية (الدباش والناصر، 2018، 540). ويمكن كذلك تعريف العجز الحكومي بأنه يتمثل في الفارق السلبي (موازنة توسعية) من خلال زيادة المصروف التي تؤدي بدورها الى زيادة الطلب الكلي دون ان يرافقها زيادة في المداخيل، بصفة عامة يتمثل عجز الحكومة في زيادة نفقات الدولة عن مواردها الذاتية وانها غير قادرة على او رغبة في تخفيض الانفاق او فرض ضرائب اضافية (علي، 2015، 172).

2. أنواع عجز الموازنة العامة:

أ. العجز الشامل: يعرف العجز الشامل بأنه امتداد للمفهوم التقليدي للعجز المالي، فالعجز المالي يقيس الفرق السالب بين اجمالي النفقات الحكومية بما في ذلك مدفوعات الفوائد، مع استبعاد مدفوعات اهتلاك الديون الحكومية، وبين الإيرادات الحكومية التي تشمل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، مع استبعاد الإيرادات الناتجة عن الاقتراض.

- ب. **العجز الجاري:** هو العجز الذي يعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس هذا النوع من العجز بالفرق الاجمالي بين مجموع انواع الانفاق والايرادات العامة لكافة الهيئات الحكومية مطروحا منه الانفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتركمة من السنوات السابقة، بمعنى اخر هو الفرق بين النفقات العامة الجارية والايرادات العامة الجارية (محمد، 2018، 30).
- ت. **العجز الاساسي:** مفهوم العجز الاساسي (عجز اللافوائد) يساوي الفرق بين إجمالي النفقات وإجمالي الإيرادات مع استبعاد فوائد الدين الخارجي، لأنها مرتبطة بعجوزات الفترة الماضية ولا تمثل الأنشطة المالية للفترة الجارية، أي أن العجز الأساسي يبين الوضع المالي للحكومة بمعزل عن الأوضاع المالية السابقة (الافندي، 2016، 19-20).
- ث. **العجز الهيكلي:** يتمثل بالعجز الدائم الذي يستبعد أثر العوامل الطارئة او المؤقتة والتي تؤثر على الموازنة العامة مثل تغيرات الاسعار وانحرافات اسعار الفائدة في المدى الطويل، ويستبعد هذا المقياس مبيعات الاصول الحكومية لأنها تمثل مردودا غير عادي، وهذا العجز يعكس لنا عجز معدلات نمو الايرادات الخاصة عن مجارة معدلات نمو النفقات العامة بشكل دائم وغير مفاجئ (محمد، 2021، 370).
- ج. **العجز التشغيلي:** يتمثل بالعجز الذي يأخذ بعين الاعتبار حالة التضخم، فهو العجز الذي يمثل متطلبات الاقتراض الحكومي والقطاع العام مخصوصاً من الجزء الذي تم دفعه منذ سنوات من اجل تصحيح التضخم، ويسمى ايضاً بالعجز المصحح للتضخم؛ لأنه يقيس العجز في ظرف التضخم، وذلك عن طريق معامل التصحيح النقدي الذي يحتوي سعر الفائدة المدفوع للدائنين جزءاً من النقود لتعويضهم عن الخسائر الناجمة نتيجة لارتفاع او زيادة الاسعار (سليمان ومحمد، 2025، 218).

3. أسباب عجز الموازنة العامة:

هناك العديد من الاسباب التي تؤدي الى الوقوع في عجز الموازنة العامة ولعل ابرزها سببين رئيسيين هما:
يرجع عجز الموازنة العامة أساساً إلى زيادة النفقات العامة، نتيجة توسع دور الدولة في الاستثمار والخدمات الاجتماعية، وارتفاع الدعم والاستهلاك، إضافة إلى تدهور القوة الشرائية للنقود، ونمو العمالة الحكومية، وزيادة الإنفاق العسكري، وتفاقم أعباء الدين العام، مما يؤدي إلى تضخم الإنفاق الحكومي (لحسن، 2013، 105؛ لخضر ونسرين، 2017، 501). أما من جانب الإيرادات، فإن العجز يظهر بسبب عدم نمو الإيرادات العامة بنفس وتيرة النفقات، نتيجة ضعف النظام الضريبي واختلال هيكل الإيرادات، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة بينهما واستمرار العجز في الموازنة (الجابري و ابراهيم، 2024، 198؛ سليمان ومحمد، 2025، 220-221).

4. اساليب علاج عجز الموازنة العامة للدولة:

هناك عدة اساليب لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة وتتمثل بما يلي:
تُعالج الدولة عجز الموازنة عبر ترشيد النفقات العامة من خلال تخفيض الأجور والحد من التوظيف، وتقليص النفقات التحويلية والدعم، وإعادة النظر في الإنفاق على قطاعات كالصحة والتعليم، إضافة إلى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بحيث يُوجّه نحو القطاعات الإنتاجية وتحقيق التوازن بين النفقات والإيرادات الجارية (الزيادي، 2021، 54-55). كما يمكن معالجة العجز من خلال تعزيز الإيرادات العامة، عبر الاستخدام الرشيد لها بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي، إذ يشمل ذلك اللجوء إلى القروض العامة الداخلية والخارجية، أو الإصدار النقدي الجديد ضمن حدود لا تؤدي إلى التضخم، مع ضرورة توجيهه للاستثمارات المنتجة وبشكل مدروس لتجنب تفاقم المشكلات الاقتصادية (أسماعيل وحساني، 2021، 235؛ مسعود، 2006، 148).

العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة وبين التضخم:

توجد علاقة وثيقة بين عجز الموازنة العامة للدولة وبين التضخم، إذ ان استمرار العجز واعتماد الحكومة على التمويل التضخمي (مثل التوسع في الاصدار النقدي) لسد هذا العجز سيؤدي الى زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، وينتج عن ذلك ارتفاع في المستوى العام للأسعار، الامر الذي يجعل التضخم ظاهرة مستمرة وملزمة للاقتصاد الوطني، وحينما يحدث ذلك ترتفع النفقات العامة، لا سيما الجارية منها، نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار، الامر الذي يؤدي الى تآكل القوة الشرائية للنقود، وهذا بدوره يفاقم عجز الموازنة من جديد، لتنتشأ علاقة مستمرة بين العجز والتضخم تكون على شكل حلقة مفرغة، حيث يغذي كل منهما الاخر بصورة مستمرة (شاني، 2011، 27).

فائض الموازنة العامة:

المفهوم:

يحدث الفائض حينما يشهد الاقتصاد حالة من نمو الناتج المحلي الاجمالي اذ تكون الايرادات اعلى بكثير من النفقات (حنتوش، 2019، 394). يتمثل الفائض بارتفاع حجم الايرادات العامة بمستوى يفوق حجم النفقات العامة نتيجة تبني الحكومة سياسة مالية انكماشية قائمة على الترشيح

في الانفاق العام أو اتباع سياسة ضريبية سليمة تتمثل بمعالجة التهرب الضريبي، أو زيادة وعاء الضريبة، مما يؤدي إلى خلق فائض في موارد الموازنة العامة (علوش وساجت، 2022، 940).

2-2-3 المعروض النقدي بالمعنى الواسع M2:

المفهوم:

يعرف في بعض الأحيان بمصطلح السيولة المحلية أو الداخلية ويرمز له M2 في الإحصاءات النقدية والدولية، وهو مفهوم أوسع نسبيًا من مفهوم النقود بالمعنى الضيق M1 يتمثل بالودائع تحت الطلب (الودائع الجارية) والعملية في التداول بين أيدي الجمهور مضافًا إليها الودائع الآجلة (الودائع الزمنية TD) والتي تشمل حسابات الادخار والودائع لأجل في المصارف التجارية (عطية، 2012، 620). ويتوافق هذا التعريف مع النظرية الكمية الحديثة للنقود لفريدمان ويتمثل بالمعادلة الآتية:

$$M2 = M1 + TD$$

M2: عرض النقد بالمعنى الواسع

M1: عرض النقد بالمعنى الضيق

TD: الودائع الآجلة أو الودائع الزمنية

وقد حظي هذا المفهوم بأهمية خاصة لدى العديد من الاقتصاديين بوصفه يوضح القدر الكبير من الاستقرارية بموقع أكبر من مفهومه بالمعنى الضيق (M1)، ويعدّه (ياروميتز) بأنه القياس الأفضل للنشاط الاقتصادي (كاظم، 2020، 7).

العلاقة بين عرض النقد والتضخم:

يؤدي التوسع المفرط في عرض النقد إلى الطلب المفرط على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، فالخدمات النقدية الناتجة عن نمو الارصدة النقدية تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، إذ إن أي زيادة مستمرة في عرض النقود تؤدي إلى ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار (صالح، 2020، 1100).

2-2-4 الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص:

1. المفهوم:

يقصد به الإطار الذي ينظم عملية منح الائتمان والتسهيلات المصرفية، بما يسهم في توجيه الاستثمار نحو أولويات محددة تتضمن تحقيق الربحية المصرفية والانسجام مع الأهداف الإنمائية للبلد (الزبيدي وآخرون، 2015، 3). وكذلك يمثل مقدار الائتمان التي تقدمه المؤسسات المالية المحلية للشركات الخاصة والأفراد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وهو يقيم إمكانية الحصول على الائتمان في القطاع الخاص (Miho et al, 2023, 383).

2. الأهمية:

إن الائتمان المحلي يسهم في دعم عملية التنمية الاقتصادية عبر تقديمه التسهيلات الائتمانية والقروض للمستثمرين المحليين والأجانب لتنفيذ مشاريعهم الاستثمارية، وتعد المؤسسات المالية والمصرفية لا سيما العاملة في مجال الائتمان المحلي، المصدر الرئيسي لتمويل العمليات الاستثمارية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، إذ تعكس درجة تطور الصناعة المصرفية مستوى التقدم الاقتصادي للبلد، نظرًا لوجود علاقة متبادلة بين النظام المالي والمصرفي والنمو الاقتصادي، لما يقدمه من تمويل للقطاعات العاملة في مجال التنمية الاقتصادية، كما يرى البعض إن هناك دورًا كبيرًا للائتمان المحلي في توفير السيولة النقدية في الاقتصاد لما يقدمه من خدمات مصرفية متنوعة (أرضي وصافي، 2018، 400).

3. أنواع الائتمان:

تتعدد أنواع الائتمان وفق عدة معايير، إذ يمكن تقسيمه حسب الغرض إلى ائتمان استثماري يُستخدم لتمويل المشاريع طويلة الأجل، وائتمان استهلاكي موجه للأفراد لتلبية احتياجاتهم، وائتمان تجاري مخصص لتمويل أنشطة الشركات. كما يُقسم حسب المدة إلى ائتمان قصير الأجل لا يتجاوز سنة ويُستخدم للعمليات التشغيلية، ومتوسط الأجل يمتد من سنة إلى خمس سنوات لتمويل التوسع والاستثمار، وطويل الأجل يتجاوز خمس سنوات ويُخصص للمشاريع الكبرى. كذلك يُصنف حسب الجهة المستفيدة إلى ائتمان للقطاع الخاص يعتمد على قدرة الأفراد والشركات على السداد، وائتمان للقطاع العام يُمنح للحكومات والمؤسسات العامة وفقًا لقوتها المالية والظروف الاقتصادية والسياسية (البقار وآخرون، 2018، 127).

1.3. حسب الضمان:

- أ. الائتمان بضمانات عينية: يمنح هذا النوع من الائتمان مقابل العميل ضمانات للبنك، مثل الحصول على الائتمان بضمان أصل عيني كالسيارة مثلاً.
- ب. الائتمان بضمانات شخصية: يمنح هذا النوع من الائتمان للعميل مقابل تقديم العميل ضمان شخص معين معروف لدى البنك، أو بضمان عميل آخر له مركز مالي موثوق من قبل البنك.
- ت. ائتمان بدون اي ضمانات: يمنح هذا النوع من الائتمان للعميل دون تقديم اي ضمانات سواء كانت عينية او شخصية، اذ ان الثقة المتبادلة في هذا النوع تكون كبيرة جدا بين البنك والعميل (أحمد، 2017، 41).

4. اسس منح الائتمان:

يعتمد منح الائتمان على مجموعة من الأسس الأساسية، أهمها الأمان الذي يتمثل في قدرة المقترض على سداد القروض وفوائدها في المواعيد المحددة، مع ضمان حسن استخدام الأموال. كما يهدف المصرف إلى تحقيق العائد من خلال الحصول على أرباح تغطي التزاماته وتحقق عائداً على رأس المال، مع الالتزام بسياسات البنك المركزي. أما السيولة فتعني قدرة المصرف على تلبية طلبات السحب والقروض من خلال توفر أموال نقدية أو أصول قابلة للتحويل بسرعة، مع ضرورة تحقيق توازن بينها وبين هدف الربحية، وبناءً على هذه الأسس، تضع المصارف سياساتها الائتمانية وفق معايير واضحة تنظم عملية منح الائتمان، بما يضمن توحيد الإجراءات، وتعزيز الثقة لدى العاملين، ومنحهم المرونة الكافية لاتخاذ القرارات ضمن الصلاحيات المحددة (نجم، 2024، 54-55؛ البقار وعبد المجيد وآخرون، 2018، 209).

علاقة الائتمان بالبطالة والتضخم:

- أ. أثر الائتمان على البطالة: يساهم الائتمان في خلق فرص عمل وزيادة القوة الشرائية للأفراد وتحسين مستوياتهم المعيشية وذلك عبر مساهمته في توسيع النشاط الاقتصادي وبالتالي زيادة الدخل القومي، وتقليل حجم البطالة، اذ يتأثر حجم البطالة (مع ثبات بقية العوامل) بالائتمان المصرفي للأفراد والشركات، اذ ان الائتمان المصرفي النقدي يساهم في زيادة المعروض النقدي في التداول، وان البطالة ترتبط بعلاقة عكسية مع عرض النقد، لذا فان ظهور اثر الائتمان على حجم البطالة يعتمد على مدى فاعلية القطاع المصرفي في تنمية المجتمع.
- ب. أثر الائتمان على التضخم: من المعروف ان ظهور التضخم في الاقتصاد بسبب وجود زيادة في عرض النقد، يقابلها عدم المرونة في الجهاز الانتاجي لمواجهة الزيادة في الطلب على السلع والخدمات، وبما ان التوسع في الائتمان يؤدي الى زيادة حجم النقود والتأثير على السيولة العامة في الاقتصاد الوطني، فإن العلاقة تكون طردية بين زيادة حجم الائتمان (من خلال زيادة القروض الممنوحة)، وبين التضخم (مع ثبات بقية العوامل الاقتصادية). (الحو وشنبار، 2021، 122)

2-2-5 الاستثمار الكلي:

1. المفهوم:

يعرف الاستثمار بانه توظيف الاموال المتاحة خلال فترة زمنية معينة بهدف تحقيق تدفقات مالية اكبر في المستقبل، وان هذه التدفقات تمثل تعويضاً يحصل عليه المستثمر مقابل تخليه عن الاموال خلال تلك الفترة، مع الاخذ بالاعتبار مخاطر التضخم والتدفقات المالية (آل شبيب، 2009، 13). كذلك يمثل الاستثمار ذلك التيار من الانفاق الذي يقوم به المنظمون ورجال الاعمال والحكومات في الاقتصاد القومي من خلال شراء او انشاء الاصول الانتاجية والسلع الرأسمالية بمختلف أنواعها (آلات ومعدات وتجهيزات فنية وعقارات) وزيادة المخزون (مواد اولية وسلع وسيطة وسلع نهائية) خلال فترة زمنية معينة (ميساوي، 2018، 10).

2. أهمية الاستثمار:

- يعد الاستثمار من الموضوعات الاقتصادية التي حظيت باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين والسياسيين والمفكرين، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، نظراً لدوره الكبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويمكن تلخيص أهمية الاستثمار بالنقاط الآتية:
 - أ. يساهم الاستثمار في زيادة حجم الانتاج ورفع مستوى الانتاجية، الامر الذي يؤدي الى نمو الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه، ومن ثم تحسين مستوى معيشة الافراد.
 - ب. يساهم في توفير السلع والخدمات اللازمة لتلبية احتياجات الافراد والمستثمرين على حد سواء.
 - ت. يساهم في خلق فرص عمل جديدة والحد من معدلات البطالة.
 - ث. يؤدي الى زيادة معدلات التكوين الرأسمالي. (علي، 2022، 214).

3. أهداف الاستثمار:

يتمثل الهدف الأساسي للاستثمار في تحقيق العائد وتعظيم الثروة، إلا أن هذا الهدف لا ينفصل عن مجموعة من الأهداف الأخرى التي تختلف باختلاف ظروف المستثمر وإمكاناته والبيئة الاستثمارية. فمن جهة، يسعى المستثمر إلى تحقيق عائد ملائم وربحية مستقرة تضمن استمرارية المشروع وتدفعه إلى الاستمرار في توظيف أمواله بدلاً من البحث عن بدائل أخرى. ومن جهة أخرى، يحرص على المحافظة على قيمة موجوداته من خلال اختيار مشاريع أقل مخاطرة، لتجنب الخسائر التي قد تؤدي إلى فقدان أصوله أو تعثره المالي. كما يهدف الاستثمار إلى تعظيم القيمة السوقية للأسهم، إذ إن توسع النشاط الاستثماري وزيادة الأرباح المتوقعة يعززان ثقة المستثمرين ويرفعان قيمة الشركة في السوق، مما يسهل الحصول على تمويل إضافي. إلى جانب ذلك، تبقى السيولة النقدية هدفاً مهماً، حيث يسعى المستثمر إلى الاحتفاظ بمستوى مناسب منها لمواجهة الالتزامات المالية وتجنب الأزمات المحتملة (ياسمين، 2017، 7).

4. أنواع الاستثمار:

يُصنف الاستثمار وفق عدة معايير رئيسية، منها جنسية المستثمر حيث ينقسم إلى استثمار محلي يتم داخل الدولة في مختلف المجالات، واستثمار أجنبي يتم خارج حدود بلد المستثمر، وينقسم بدوره إلى مباشر عبر إنشاء مشاريع، وغير مباشر من خلال شراء الأوراق المالية، وكما يُصنف حسب شكل الملكية إلى استثمار عام تقوم به الدولة لتمويل المشاريع التنموية وزيادة الطاقة الإنتاجية، خاصة في الدول النامية، واستثمار خاص يقوم به الأفراد أو الشركات ويكون أكثر تطوراً في الاقتصادات الرأسمالية، أما من حيث طبيعة الاستثمار فينقسم إلى استثمار مادي يتمثل في الأصول الحقيقية كالأراضي والآلات، واستثمار مالي يتم في الأوراق المالية كالأسهم والسندات، وأخيراً، يُصنف حسب المدة الزمنية إلى استثمار قصير الأجل (أقل من سنة) يهدف إلى السيولة، ومتوسط الأجل (حتى خمس سنوات)، وطويل الأجل (أكثر من خمس سنوات) والذي يركز على تنمية رأس المال وتحقيق عوائد مستقبلية (116؛ ملامي، 2022، 216).

5. العوامل المؤثرة على الاستثمار:

تتأثر قرارات الاستثمار بعدة عوامل أساسية، أبرزها الاستقرار السياسي الذي يحد من المخاطر ويشجع المستثمرين من خلال استقرار القوانين والبيئة الاستثمارية، والاستقرار الاقتصادي المرتبط بمعدلات النمو والتضخم والسياسات المالية والنقدية. كما يُعد سعر الفائدة عاملاً حاسماً، إذ يؤدي ارتفاعه إلى تقليل الاستثمار، في حين يرتبط الاستثمار طردياً مع الدخل القومي، وكذلك يؤثر التضخم سلباً على الاستثمار من خلال تقليل القوة الشرائية والادخار، بينما يسهم توفر البنى التحتية المتطورة والانفتاح الاقتصادي في جذب الاستثمارات، خاصة الأجنبية. في المقابل، يؤدي الفساد إلى إضعاف كفاءة الاستثمار، في حين تساعد التكنولوجيا على خفض التكاليف وتحفيز النشاط الاستثماري (كاظم، 2020، 111).

2-2-6 اجمالي الادخار:

1. المفهوم:

يشير الادخار في المعنى الاقتصادي العام الى التوقف عن الانفاق العشوائي وهو امر واجب وحتمي من اجل تحقيق التنمية، اما معناه الاقتصادي الخاص هو تأخير الانفاق الى اجل معين شرط ان يوضع المال المؤجل إنفاقه الى حين اجله لدى هيئة متخصصة في ادارة الادخار (العبيدي، 2011، 19). أو هو احد النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها الافراد والدولة على حد سواء وهو قرار يعني الاحتفاظ بجزء من الدخل المتوفر المتاح بعيدا عن الانفاق الاستهلاكي بهدف الاستفادة منه في المجالات الاقتصادية المختلفة واهمها الاستثمار وبالتالي تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية خاصة او عامة (سماقه، 2022، 25).

2. الأهمية:

تتعدد دوافع الادخار، إذ يشمل مواجهة الظروف الطارئة، وتأمين المستقبل، وتغطية النفقات عند فقدان الدخل، إضافة إلى توفير الراحة عند التقاعد. كما يهدف الادخار إلى تحقيق أهداف مثل شراء منزل، والاستمتاع بالحياة والعطلات، وتأمين تعليم أفضل للأطفال (عبدالله وآخرون، 2023، 118).

انواع الادخار:

- أ. الادخار الاختياري: هو الادخار الحر الذي يقوم به الفرد بمحض ارادته ورغبته اي ان الفرد يقوم به طوعا واستجابة لإرادته ورغبته، يعني ان يتقدم الموظف بطلب الى دائرته لاستقطاع نسبة يحددها من راتبه لفترة معينة
- ب. الادخار الاجباري: هو ادخار يجبر الفرد عليه نتيجة لمقتضيات قانونية او لقرارات حكومية وقرارات الشركات والادخار الاجباري يعني صدور قرار مركزي باستقطاع نسبة من رواتب الموظفين يمكن ان يكون ذلك نصا في مواد قانون الموازنة الاتحادية على ان يتم اعادة جميع هذه الاستقطاعات فيما بعد كلها او جزءا منها وحسب الظرف الاقتصادي وقد تلجأ الحكومة الى اسلوب ادخار رواتب الموظفين سواء ادخار

اختياري او اجباري وبعد تحسن الوضع الاقتصادي وزيادة إيرادات الموازنة تستطيع الحكومة ان تعيد الادخار من استقطاعات رواتب الموظفين لصالح المدخرين (سماقة يي، 2023، 46-47).

3. العوامل المؤثرة في الادخار (محددات الادخار):

يُعدّ الدخل القومي من أهم محددات الادخار، حيث يتوزع دخل الأفراد بين الاستهلاك والادخار، وكلما ارتفع الدخل الجاري أو المتاح زادت القدرة على الادخار، وقد أثبتت الدراسات أن لهما تأثيراً أكبر في تفسير سلوك الادخار مقارنة بالدخل الدائم والانتقالي. كما يؤثر التضخم بشكل واضح؛ فإذا تساوت التغيرات في الأسعار مع الدخل بقي الادخار مستقرًا، أما إذا لم تتساو فإن ارتفاع الأسعار مع ثبات الدخل يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وانخفاض الادخار، إضافةً إلى تراجع القيمة الحقيقية للنقود وضعف الثقة بها كمخزن للقيمة، مما يعزز الميل للاستهلاك، فضلاً عن أن التوقعات الاقتصادية كالأزمات والتضخم تسهم في تقليل الادخار (غفور وقادر، 2023، 505). أما أسعار الفائدة فتُعد عاملاً مهماً أيضاً، إذ يرى الكلاسيك أنها ترتبط طردياً بالادخار، في حين يرى كينز أن تأثيرها محدود وغير مباشر عبر الاستثمار والدخل، ومع ذلك يُرجح وجود علاقة إيجابية بينها وبين الادخار (رشيد والبيس، 2023، 344).

2-2-7 الانفتاح التجاري:

1. المفهوم:

يعد الانفتاح التجاري احد مؤشرات ظاهرة التبعية الاقتصادية التي تعد وثيقة الصلة في اطار النظام الرأسمالي العالمي (ندا ومحمود، 2019، 140). كما يعرف بأنه تلك النسبة من مجموع الصادرات والواردات مقابل الناتج المحلي الاجمالي، فالانفتاح التجاري ليس احادي البعد بالإضافة الى مقياس حجم التجارة، يقاس بعدد وفعالية القيود التجارية والحماية ووجود اتفاقيات التجارة التفضيلية، اضافة الى عوامل اخرى من العوامل التي تؤثر على الانفتاح التجاري للبلد كالاستثمار الاجنبي المباشر (نورة، 2019، 13).

2. الأهمية:

تقوم التجارة الدولية على مبدأ التبادل التجاري بين الدول، ويُعدّ الانفتاح التجاري الأساس لهذا التبادل من خلال إزالة الحواجز الإدارية والاقتصادية. وتبرز أهميته في عدة جوانب، إذ يسهم في نقل الخبرات والتقنيات الحديثة بين الدول، ويعزز تنافسية المؤسسات الاقتصادية من خلال دفعها لزيادة الإنتاج والتصدير لتحقيق أرباح أكبر. كما يساعد على تحسين الميزان التجاري عبر تغطية تكاليف الواردات، ويُمكن الشركات من استغلال قدراتها الإنتاجية بكفاءة لمنافسة نظيراتها العالمية. كذلك يشجع المنافسة في الأسواق المحلية، مما يدفع نحو الابتكار وتحسين جودة المنتجات وتوسيع خيارات المستهلك، فضلاً عن دوره في نقل التكنولوجيا الحديثة وتحرير التجارة بما يجعل الأسعار المحلية أكثر توافقاً مع الأسعار العالمية (فوزية، 2025، 9).

3. أهداف سياسة الانفتاح التجاري:

يهدف الانفتاح التجاري الى تحسين معدلات التبادل التجاري، اذ يتيح للدولة الاستفادة من التدفقات المالية الجارية بينهما وبين العالم الخارجي، كما يسهم في تعزيز قدرتها على التفاوض والمساومة عند شراء وبيع السلع بالشروط التي تحقق مصالحها دون الاضرار بمصالح الدول الاخرى، مما يعزز مكانتها في السوق الدولية ويضمن بقائها واستقرارها، كذلك يلعب الانفتاح التجاري دوراً متنامياً في جهد التنمية في مختلف دول العالم المعاصر، خاصة في ظل سياسات التحرير الاقتصادي والانفتاح الدولي، وقد اسهمت الاتفاقيات الدولية خلال العقود الاخيرة في تعزيز الدور الحيوي للتجارة الخارجية، في ظل المتغيرات العالمية (بنعوف ورحمة، 2016، 56).

4. انواع الانفتاح التجاري:

يميز الاقتصاديون بين نوعين من الانفتاح على غرار الانفتاح على السلع والخدمات:

أ. **الانفتاح التجاري السطحي:** يقتصر هذا النوع على ازالة الحواجز التقليدية كالتعريفات الجمركية، ويعد هذا الاسلوب غير كافٍ للاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري

ب. **الانفتاح التجاري العميق:** يعني انه بالإضافة الى ازالة الحواجز التقليدية، فهو يتيح ايضاً حرية تنقل الافراد، ويشمل تقريب وتوحيد القوانين المتعلقة بالتجارة بالإضافة الى ازالة العوائق البيروقراطية المتعلقة بإجراءات الجمارك (كاهنة، 2026، 38).

5. العوامل المؤثرة في الانفتاح التجاري:

يتأثر الانفتاح التجاري بعدة عوامل رئيسية، أبرزها رأس المال الذي يرتبط بأسعار الفائدة والخصم وسعر الصرف، حيث يسهم انخفاضها أو ارتفاعها في جذب انتقال رؤوس الأموال بين الدول وزيادة التبادل الاقتصادي، خاصة في ظل غياب القيود على الاستثمار. كما تلعب الأيدي العاملة دوراً مهماً، إذ يؤدي انتقال العمالة الماهرة واختلاف مستويات المهارة والأجور بين الدول إلى تعزيز حركة الهجرة بحثاً عن فرص أفضل، بينما تؤثر العوامل السياسية كالحروب وعدم الاستقرار سلباً على حركة العمالة والانفتاح التجاري. أما التكنولوجيا فتُعد عاملاً حاسماً في دعم الإنتاج من خلال استخدام الآلات الحديثة التي تقلل التكاليف وترفع جودة الإنتاج، مما يعزز القدرة التنافسية والانفتاح التجاري، إلى جانب عوامل أخرى مثل مستوى الإنتاج وظهور المنظمات الدولية وتطور الدول (الكواز والرشكاني، 2024، 525-526).

6. مؤشرات الانفتاح التجاري:

- أ. **مؤشر الانكشاف التجاري:** ان هذا المؤشر يوضح اهمية التجارة في الاقتصاد القومي، ويعد مؤشر الانكشاف التجاري دليلاً لبيان مدى مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لاقتصاد دولة ما، وبتعبير اخر فهو يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في التجارة الخارجية لهذه الدولة
- ب. **مؤشر نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي:** يعتبر هذا المؤشر احد جوانب التجارة الخارجية وهو من المؤشرات التي تقيس مدى الانفتاح التجاري للتجارة الخارجية، اي كلما ارتفعت النسبة حسب هذا المؤشر كان للصادرات دوراً مهماً في تطور معدلات النمو الاقتصادي للدولة، مما يؤدي الى نتائج ايجابية للاقتصاد المحلي لدولة ما
- ت. **مؤشر نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي:** ان هذا المؤشر يقيس درجة اعتماد الدولة على الخارج في تلبية الطلب المحلي من السلع، وان نسبة هذا المؤشر تمثل درجة تبعية الدول للعالم الخارجي، اذ انه كلما كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة لدولة ما فإن هذه الدولة تعد منفتحة اقتصادياً للعالم الخارجي
- ث. **مؤشر نسبة تغطية الصادرات للاستيرادات:** يعبر هذا المؤشر عن مدى القدرة التصديرية على الايفاء بقيم استيرادات الدولة، والعبارة هنا ليست بارتفاع نسبة الصادرات وحدها او انخفاض نسبة الاستيرادات وحدها، بل تعتمد على مدى التناسب بين حجم الصادرات وحجم الاستيرادات، وبالتالي عدم الوقوع في اختلال الهيكل التجاري، والذي يتسبب بأثر سلبي في الاقتصاد الوطني، واختلال هيكل ميزان المدفوعات، ومن ثم يلجأ الى الاقتراض الخارجي ويقع في شرك المديونية الخارجية والتبعية لبلدان العالم (حسن وآخرون، 2025، 97-98).

7. العلاقة بين الانفتاح التجاري والتضخم:

يعد الانفتاح التجاري قناة لانتقال التضخم من الاقتصاد الخارجي الى الاقتصاد المحلي، لا سيما في الاقتصادات الصغيرة والمفتوحة، من خلال استيراد السلع والخدمات النهائية وارتفاع اسعارها في الاسواق المحلية، كما ينتقل التضخم عبر زيادة اسعار المواد الاولية التي تستخدم في انتاج السلع والخدمات المحلية، مما يرفع تكاليف الانتاج المحلي، ومن جانب آخر قد يؤثر تراجع الصادرات على الايرادات الحكومية، في حين تؤدي السياسات الحمائية الى ارتفاع اسعار الواردات، وهذا الامر يرفع التضخم، كما الانفتاح التجاري يحد من التضخم بصورة غير مباشرة من خلال تعزيز المنافسة وزيادة الانتاجية المحلية (صالح، 2020، 1101).

توصيف متغيرات النموذج القياسي

يتم من خلال هذا المبحث توصيف المتغيرات الأساسية التي سيتكون منها هيكل النموذج الخاص بالدراسة القياسية، وعليه فإن الصيغة الرياضية للنموذج ستكون على النحو الآتي:

$$2HMI = F (EXP , DEF , MOS , DCP , INV , SAV , TRO) \dots\dots\dots (1)$$

إذ أن:

HMI: المتغير المعتمد والمتمثل باليؤس الاقتصادي؛ والذي تم التعبير عنه بمؤشر ستيف هانك والذي يتم احتسابه وفق الآتي:

$$\text{مؤشر اليؤس الاقتصادي} = (\text{معدل التضخم} + \text{معدل البطالة} + \text{سعر الفائدة}) - (\text{معدل نم إجمالي الناتج المحلي})$$

EXP: إجمالي الإنفاق الحكومي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

DEF: عجز الموازنة العامة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

MOS: عرض النقد بالمعنى الواسع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

DCP: الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

INV: الاستثمار الكلي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

SAV: الادخار المحلي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

TRO: الانفتاح التجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي؛ والذي يتم احتسابه وفق الآتي:

$$\text{الانفتاح التجاري} = (\text{إجمالي الصادرات} + \text{إجمالي الاستيرادات}) / (\text{إجمالي الناتج المحلي}) * 100.$$

1. اختبار اعتمادية المقاطع العرضية:

يتضح من جدول (11)، ومن خلال الاعتماد على اختبار بيساران الخاص بالكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضية، أن القيمة الاحتمالية الخاصة بالقيمة الاحصائية للاختبار عند مستوى معنوية أكبر من (5%) مما يعني قبول فرضية العدم والتي تشير إلى عدم وجود ارتباط بين المقاطع العرضية لمتغيرات النموذج، وعليه سوف نلجأ إلى اختبارات جذر الوحدة من الجيل الأول، وأهمها وأكثرها شيوعاً في الدراسات الحديثة هو اختبار ليفن-لن وشو.

جدول (1): اختبار اعتمادية المقاطع العرضية لبواقي النموذج*

Cross-Section Dependence Test	
Test	Statistic
Pesaran CD	0.835638-
Prob.	n.s0.4034

2. اختبار سكون السلاسل الزمنية:

ينصح من جدول (2)، أن المتغير المعتمد (مؤشر البؤس الاقتصادي) والمتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (الإفناق الحكومي، عجز الموازنة العامة والاستثمار الكلي) قد ظهرت مستقرة بالمستوى بمعنى أنها لا يحتوي على جذر وحدة مما يعني أنها متكاملة من الدرجة $I(0)$ ، وذلك لأن القيمة الاحتمالية للاختبار قد جاءت معنوية. أما باقي المتغيرات المستقلة والمتمثلة بـ (عرض النقد بمعناه الواسع، الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص، الادخار المحلي والانفتاح التجاري) فقد ظهرت غير مستقرة في المستوى، وهذا ما يعني قبول فرضية العدم والتي تشير إلى أن هذه المتغيرات تحتوي على جذر وحدة؛ وذلك لأن القيمة الاحتمالية للاختبار غير معنوية أكبر من (5%). ولكن عند أخذ الفروق الأولى لها فقد أصبحت ساكنة مما يعني أنها متكاملة من الدرجة $I(1)$ ، وهذا ما يمكن ملاحظة من خلال الجدول أدناه:

جدول (2): اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج باستخدام اختبار (LLC)

Levin, Lin and Chu Test					
Variables	At Level		At First Difference		Decision
	Intercept	Trend and Intercept	Intercept	Trend and Intercept	
HMI	- 5.556 32	- 5.13518	- 8.474 99	- 6.89423	I(0)
prob.	0.000 0***	0.0000***	0.000 0***	0.0000***	
EXP	- 1.953 36	- 1.36275	- 8.899 41	- 7.91795	I(0)
prob.	0.025 4**	0.0865*	0.000 0***	0.0000***	
DEF	- 2.456 29	- 1.83102	- 11.56 85	- 10.1236	I(0)

(Note*): تشير كل من (***، **، *، n.s) إلى مستوى معنوية (1%، 5%، 10%، عدم المعنوية) على التوالي.

(Note*): جميع الجداول والاشكال البيانية، هي من إعداد الباحثة بالاستناد على مخرجات برنامج Eviews 13.

prob.	0.007 0***	0.0499**	0.000 0***	0.0000***	
MOS	- 0.953 59	- 0.53562	- 6.749 01	- 3.68043	I(1)
prob.	0.170 1n.s	0.2961 ⁿ . s	0.000 0***	0.0001***	
DCP	- 0.774 77	- 2.26275	- 6.568 76	- 4.00943	I(1)
prob.	0.170 1n.s	0.9882 ⁿ . s	0.000 0***	0.0000***	
INV	- 2.635 49	- 1.72006	- 8.089 61	- 5.96941	I(0)
prob.	0.004 2***	0.0427**	0.000 0***	0.0296**	
SAV	- 0.619 23	- 0.87051	- 6.928 63	- 5.51595	I(1)
prob.	0.267 9n.s	0.1920 ⁿ . s	0.000 0***	0.0296**	
TRO	- 1.229 23	- 0.76889	- 9.960 53	- 8.29551	I(1)
prob.	0.109 5n.s	0.2210 ⁿ . s	0.000 0***	0.0000***	

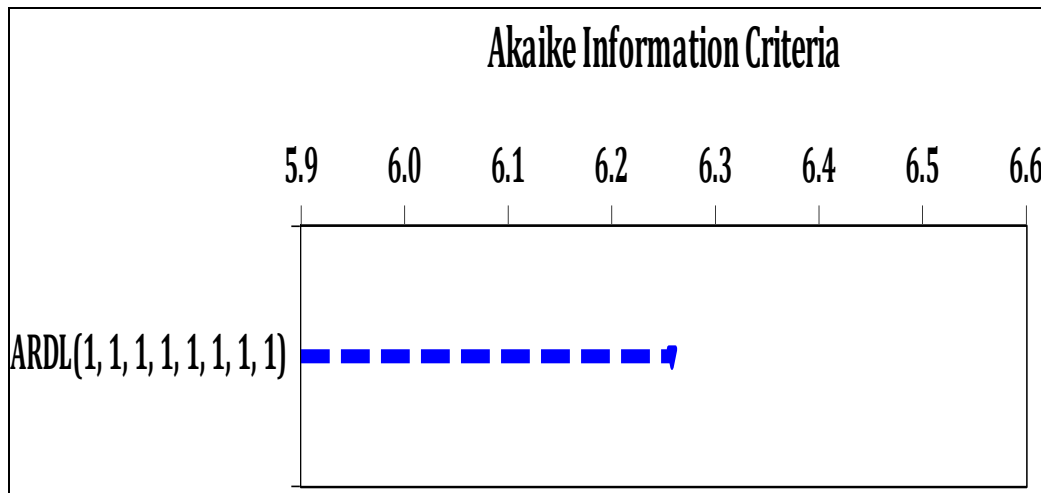
إذا يمكن ملاحظ استقرار المتغير المعتمد (HMI) والمتغيرات المستقلة (EXP, DEF and INV) وبوادر الاستقرار لباقي المتغيرات المستقلة (MOS, DCP, SAV and TRO)، بعد أخذ الفروق الأول لهم،
3. اختبارات التكامل المشترك:

يتضح من جدول (3)، وباستخدام اختبار كاو (Kao) للكشف عن علاقات التكامل المشترك بين المتغير المعتمد وبين المتغيرات المستقلة في بلدان ناشئة مختارة، أن القيمة الاحتمالية لإحصائية (ADF) الخاصة بالاختبار، قد جاءت عند مستوى معنوية (1%) وهذا ما يشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك، أي إن متغيرات النموذج في البلدان الناشئة المختارة تتجه معاً نحو التوازن في الأجل الطويل. وبعبارة أخرى، أن هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.
جدول (3): نتائج اختبار التكامل المشترك لكاو

Kao Residual Cointegration Test		
Series: HMI EXP DEF MOS DCP INV SAV TRO		
Null Hypothesis: No cointegration		
Included observations: 130		
	Statistic	Prob.
ADF	3.781990-	***0.0001
Residual variance	48.56903	
HAC variance	17.72736	

4. تحديد فترة الإبطاء المثلى:

يتضح من شكل (1)، وحسب معيار معلومات (AIC)، أن أفضل فجوة إبطاء يمكن استخدامها لغرض تقدير النموذج هي (1) وعليه فإن النموذج الذي يعطي أفضل النتائج هو (1, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1) والذي يحقق أقل قيمة للمعيار والبالغة (6.26) من بين النماذج الأخرى وكما يظهر في الشكل أدناه:



شكل (1): فترة الإبطاء المثلى للنموذج

5. تقدير نموذج البيانات المزدوجة الديناميكي (Dynamic Panel ARDL):

يتضح من جدول (4)، نتائج مقدرات وسط المجموعة المدمجة والمتمثلة بمعامل تصحيح الخطأ ومعلمات العلاقة في الأجل القصير والطويل النموذج، وعليه نستنتج ما يلي:

أولاً: نتيجة معامل تصحيح الخطأ (ECF):

✓ أظهرت العلاقة المقدر أن قيمة (ECF) قد ظهرت بقيمة سالبة ومعنوية، إذ بلغت (-0.539011) وهذا ما يؤكد صحة العلاقة التوازنية طويلة الأجل، بمعنى أن (54%) من الاختلالات التي تحدث في التوازن في الأجل القصير بين مؤشر البؤس الاقتصادي وبين المتغيرات المستقلة في فترة ما يتم تصحيحها بعد سنة وتسعة أشهر تقريباً ليقترّب من التوازن في الأجل الطويل $\left\{ \frac{1}{0.539011} = 1.86 \cong 1.9 \right\}$.

ثانياً: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير: وجاءت هذه النتائج متباينة، إذ يمكن تفسيرها كما يلي:

✓ للانتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص أثر طردي ومعنوي، فعندما يزداد الانتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص بنسبة (1%) فإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع مؤشر البؤس الاقتصادي بنسبة (0.276%).

- ✓ للانفتاح التجاري أثر عكسي ومعنوي، فعندما يزداد الانفتاح التجاري بنسبة (1%) فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض مؤشر البؤس الاقتصادي بنسبة (-0.435%).
- ✓ عدم وجود أثر معنوي في الأجل القصير لباقي المتغيرات المستقلة في مؤشر البؤس الاقتصادي؛ وذلك لكون أن القيمة الاحتمالية لمعاملات هذه المتغيرات قد جاءت غير معنوية.
- ✓ **ثالثاً: نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل:** وجاءت هذه النتائج متباينة، إذ يمكن تفسيرها كما يلي:
- ✓ للإنفاق الحكومي أثر طردي ومعنوي، فعندما يزداد الإنفاق الحكومي بنسبة (1%) فإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع مؤشر البؤس الاقتصادي بنسبة (1.625%).
- ✓ لعجز الموازنة العامة أثر طردي ومعنوي، فعندما يزداد عجز الموازنة العامة بنسبة (1%) فإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع مؤشر البؤس الاقتصادي بنسبة (0.709%).
- ✓ عدم وجود أثر معنوي لعرض النقد بمعناه الواسع في مؤشر البؤس الاقتصادي؛ وذلك لكون أن القيمة الاحتمالية لمعاملات هذه المتغيرات قد جاءت غير معنوية.
- ✓ للانتماء المحلي الممنوح للقطاع الخاص أثر عكسي ومعنوي، فعندما يزداد الانتماء المحلي الممنوح للقطاع الخاص بنسبة (1%) فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض مؤشر البؤس الاقتصادي بنسبة (-0.096%)؛ وهذه النتيجة جاءت مخالفة لنتيجة الأثر في الأجل القصير.
- ✓ للاستثمار الكلي أثر عكسي ومعنوي، فعندما يزداد الاستثمار الكلي بنسبة (1%) فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض مؤشر البؤس الاقتصادي بنسبة (-0.717%).
- ✓ للإدخار المحلي أثر عكسي ومعنوي، فعندما يزداد الادخار المحلي بنسبة (1%) فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض مؤشر البؤس الاقتصادي بنسبة (-1.206%).
- ✓ للانفتاح التجاري أثر عكسي ومعنوي، فعندما يزداد الانفتاح التجاري بنسبة (1%) فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض مؤشر البؤس الاقتصادي بنسبة (-0.342%)؛ وهذه النتيجة جاءت مطابقة لنتيجة الأثر في الأجل القصير.

جدول (4): نتائج مقدرات وسط المجموعة المدمجة للنموذج

Method: Panel ARDL-PMG				
Dependent Variable: D(HMI)				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method:(AIC)				
Dynamic regresses (1 lag, automatic): EXP DEF MOS DCP INV SAV TRO				
Selected Model: ARDL (1, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1)				
Long Run Equation				
Variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXP	1.625413	0.245220	6.628376	0.0000***
DEF	0.709102	0.391671	1.810456	0.0738*
MOS	0.029649	0.065438	0.453080	0.6517 ^{n.s}
DCP	-0.096175	0.036021	2.669986	0.0091***
INV	-0.717109	0.349486	2.051899	0.0433**

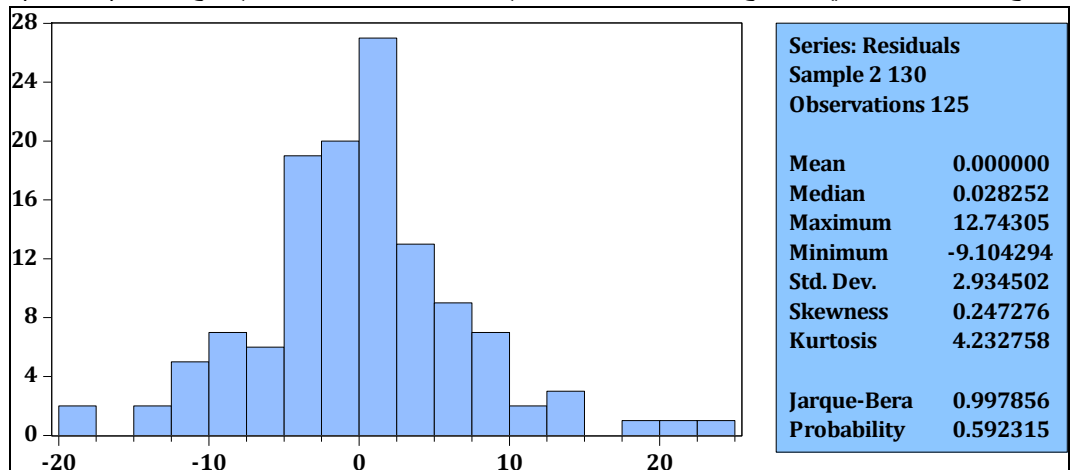
SAV	-1.206240	0.439717	2.743219	0.0075***
TRO	-0.342138	0.067027	5.104484	0.0000***
Short Run Equation				
ECF	-0.539011	0.184220	2.925910	0.0044***
D(EXP)	-0.462439	0.888349	0.520561	0.6041 ^{n.s}
D(DEF)	-1.325427	0.921974	1.437597	0.1543 ^{n.s}
D(MOS)	0.131138	0.193487	0.677761	0.4998 ^{n.s}
D(DCP)	0.275944	0.089492	3.083442	0.0028***
D(INV)	-0.517380	0.995640	0.519646	0.6047 ^{n.s}
D(SAV)	0.013145	0.794990	0.016535	0.9868 ^{n.s}
D(TRO)	-0.435105	0.224238	1.940371	0.0557*
ECF: Error Correction Form.				

6. اختبار ما بعد تقدير النموذج:

❖ اختبارات جودة النموذج:

✓ اختبار التوزيع الطبيعي للإخطاء العشوائية:

يتضح من شكل (2)، أن القيمة الاحتمالية للاختبار قد جاءت غير معنوية، وعليه نقبل فرضية العدم التي تشير إلى أن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً في النموذج المقدر بمتوسط مساوي للصفر وبانحراف معياري تبلغ نسبته (2.935).



شكل (2): اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج المقدر

✓ اختبار مشكلة عدم ثبات التباين:

يتضح من جدول (5)، أن القيمة الاحتمالية للاختبار قد جاءت غير معنوية، وعليه نقبل فرضية العدم والتي تنص على أن النموذج المقدر يتمتع بثبات التباين.

جدول (5): اختبار مشكلة عدم ثبات التباين للنموذج المقدر

Heteroskedasticity Test by: Harvey			
F- Statist.	1.18379 2	,117)7Prob. F (n.s)0.3174
Obs.*R-Squared	8.26759 0	Prob. Chi-Square (n.s)0.3096

✓ اختبار التعدد الخطي بين متغيرات النموذج:

يتضح من جدول (6)، أن جميع عوامل التضخم المركزية للاختبار عامل تضخم التباين جاءت أقل من (10) مما يعني أن النموذج المقدر خالي من مشكلة التعددية الخطية.

جدول (6): اختبار التعدد الخطي لمتغيرات النموذج المقدر

Variance Inflation Factors			
Variable	Coefficient Variance	Un centered VIF	Centered VIF
EXP	0.07581 2	98.99251	6.05804 1
DEF	0.18146 5	5.660896	2.74010 1
MOS	0.00745 9	46.69180	6.68528 8
DCP	0.00401 6	23.77858	5.31440 3
INV	0.26488 1	189.4368	3.16249 8
SAV	0.24391 2	140.6451	3.72166 6
TRO	0.00609 6	33.34870	3.87038 5
C	136.320 5	226.5855	NA

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات:

1. من خلال تحليل واقع البيانات فقد كان مؤشر البؤس الاقتصادي متذبذب بين الزيادة والنقصان لجميع بلدان العينة خلال مدة الدراسة.
2. من خلال تحليل واقع البيانات تبين ان مؤشر الانفاق الحكومي شهد تذبذباً نسبياً في جميع بلدان العينة، في حين سجل عجز الموازنة تذبذبات واضحة، مع تسجيل ارتفاع ملحوظ خلال عام 2020 نتيجة جائحة كوفيد 19، ثم انخفض العجز نسبياً في السنوات اللاحقة.
3. اتجه عرض النقد الواسع والانتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص نحو الارتفاع في بعض بلدان العينة خلال مدة الدراسة، مع تذبذب ملحوظ ووجود استقرار نسبي او تذبذب طفيف في بعض بلدان العينة.
4. تبين ان الاستثمار الكلي مستقر نسبياً في عدد من بلدان العينة خلال مدة الدراسة، مع وجود تذبذب في بلدان اخرى، في حين ان اجمالي الادخار اتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار في بعض بلدان العينة، مع وجود استقرار نسبي في بلدان اخرى.
5. كشفت النتائج ان مؤشر الانفتاح التجاري اتسم بالتذبذب في بلدان العينة خلال مدة الدراسة، مع حدوث ارتفاع في بعض سنوات الدراسة.
6. اثبتت نتائج الدراسة ان الانفاق الحكومي كان له اثر ايجابي معنوي في البؤس الاقتصادي، فضلاً عن عجز الموازنة العامة في الاجل الطويل، وهذا امر منطقي يشير الى ان زيادة الانفاق الحكومي ستؤدي الى زيادة عجز الموازنة.
7. تبين ان عرض النقد بالمعنى الواسع لم يكن له تأثير معنوي في البؤس الاقتصادي في الاجلين القصير والطويل.
8. تبين ان الائتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص كان له تأثير ايجابي طردي في مؤشر البؤس الاقتصادي في الاجل القصير، وينطبق هذا مع المنطق الاقتصادي الذي يشير الى ان زيادة الائتمان لا سيما الموجه نحو النفقات الاستهلاكية، قد يسهم في رفع معدلات التضخم.
9. اظهرت النتائج ان الائتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص، الى جانب الاستثمار الكلي واجمالي الادخار كان له تأثير عكسي في الاجل الطويل، وهذا يعني ان زيادة الائتمان الموجه للنفقات الاستثمارية يساهم في خفض معدلات البطالة، وكذلك الحال بالنسبة للاستثمار الكلي واجمالي الادخار، لان كليهما يعملان على تخفيض مؤشر البؤس الاقتصادي.
10. كشفت النتائج ان الانفتاح التجاري كان له تأثير عكسي في مؤشر البؤس الاقتصادي في الاجلين القصير والطويل، وهذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية التي تشير الى ان الانفتاح التجاري يسهم في تبادل الخبرات والمهارات والمعرفة، فضلاً عن نقل التكنولوجيا وتوسيع حجم التبادل التجاري، بالإضافة الى جذب الاستثمارات الاجنبية، مما يؤدي الى خفض معدلات التضخم والبطالة وتقليل مستوى البؤس الاقتصادي.
11. بينت النتائج ان عدم وجود تأثير معنوي لباقي المتغيرات الاقتصادية قد يكون بسبب طبيعة المتغير الاقتصادي الذي لا يظهر تأثيره الا في الاجل الطويل، مثل سياسة الانفاق العام والاستثمار والادخار.

ثانياً: المقترحات:

1. ترشيد الانفاق الحكومي وتوجيهه نحو القطاعات الانتاجية للحد من التضخم وتقليل عجز الموازنة.
2. تعزيز فاعلية عرض النقد من خلال تطوير كفاءة الجهاز المصرفي وزيادة قدرته على توجيه السيولة نحو تمويل المشاريع الانتاجية، مع الحد من ظاهرة اكتناز الاموال خارج النظام المالي، بما يضمن انعكاس تغيرات عرض النقد بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الكلية.
3. توجيه الائتمان المحلي نحو الاستثمار المنتج بدلا من الاستهلاك لتعزيز النمو الاقتصادي وتخفيض البطالة.
4. تحفيز الادخار من خلال تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي وتقديم حوافز ادخارية، مثل رفع اسعار الفائدة على الودائع، وتوفير بيئة اقتصادية مستقرة تشجع الافراد على الادخار وتوجيهه نحو استثمارات منتجة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي.
5. دعم سياسات الانفتاح التجاري المدروس لجذب الاستثمارات ونقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات والمهارات.
6. تشجيع القطاع الخاص وتقديم الدعم له من اجل الانخراط في المجالات التي يمكن ان تقلل من نسب البطالة والتضخم من خلال تشريع القوانين.
7. العمل على تحقيق الاستقرار الامني والسياسي والاجتماعي والتي يعود اليها السبب الرئيس لارتفاع معدلات البؤس الاقتصادي.
8. ضرورة تنويع مصادر الدخل القومي من خلال استغلال كافة الموارد الاقتصادية المتاحة في القطاعات الاقتصادية، منها الزراعة والصناعة، التي تؤدي الى استيعاب الايدي العاملة وتقليل البطالة.
9. تحسين بيئة الاستثمار عبر تبسيط الاجراءات الادارية وتوفير بنية تحتية ملائمة، بما يعزز الاستثمارات المحلية والاجنبية.

المصادر

- أحمد، بركات، 2014، البطالة والتشغيل دراسة تحليلية تقييمية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3.
- أحمد، منتصر عبد الحي فضل محمد، 2017، دور التحليل المالي في ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي (دراسة ميدانية بنك فيصل الاسلامي- الخرطوم)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.
- ارضي، مازن عيسى الشيخ و صافي، رسلان عبدالزهرة، 2018، مسار الائتمان المحلي وأثره في المتغيرات الكلية في الاقتصاد العراقي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 15، العدد 4، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق
- أسماعيل، هيثم عبد الخالق وحساني، سمارة طه، 2021، تقييم السندات كأداة لتمويل عجز الموازنة في العراق للسنوات (2015-2017)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث والستون، العراق
- الأفندي، محمد أحمد، 2016، عجز الموازنة والدين العام والحجم الأمثل للدين العام – دراسة نظرية تقييمية للأدبيات المعاصرة، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد50، جامعة صنعاء.
- آل شبيب، دريد كامل، 2009، الإستثمار والتحليل الإستثماري، الطبعة الاولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- بحر العلوم، ضحى احمد هاشم، 2024، قياس وتحليل العلاقة بين مؤشر البؤس الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في اقتصادات مختارة مع اشارة للعراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
- البديري، نعيم حسين كزار، 2015، مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية في المجتمعات في المجتمعات المأزومة (المجتمع العراقي أنموذجا) دراسة تحليلية، مجلة جامعة بابل، كلية للعلوم الانسانية، المجلد 23، العدد 2، العراق.
- البقار، مصطفى سالم وعبدالمجيد، محمد قاسم و عبدالكريم، ابراهيم محمد، 2018، دراسة مدى تطبيق عناصر منح الائتمان الخمسة (5Cs) في المصارف التجارية في ليبيا، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 3، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، ليبيا
- بنعوف، عبد المطلب علي و رحمة، الضاوي العباس، 2016، أثر الانفتاح التجاري على الصادرات الصناعية غير البترولية في ظل سياسة التحرير الإقتصادي في السودان خلال الفترة من (1992-2014)، مجلة الدراسات العليا- جامعة النيلين، مجلد 6، عدد23، السودان
- بوخاري، محمد، 2921، تأثير عرض النقود على نمو الناتج المحلي الاجمالي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2018)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، جامعة الجلفة، الجزائر.
- جبار، يسرى راسم، 2022، أثر الدين العام على عرض النقد والانفاق العام في العراق للمدة (2004-2020)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق.
- الجبوري، منى عبد الله، 2019، البطالة في دول الوطن العربي أسبابها والآثار الناجمة عنها، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الإصدار السابع، جامعة بغداد، العراق.
- الجلال، أحمد محمد صالح، 2006، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- جودة، ندوة هلال و ابراهيم، زينب حسين، 2025، البؤس الاقتصادي وانعكاساته على تحقيق الهدف الاول في اجندة 2030 تجارب دولية مع الاشارة للعراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 23، ملحق 2، العدد 85، العراق.
- جودي، بوعمرة، 2021، الآليات الحديثة لترشيد النفقات العامة دراسة تحليلية للفترة (2000-2015)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 إبراهيم سلطان شيبوط .
- الحجيمي، ليث حليم مالك عبد الحسين، 2023، تحليل أثر الانفاق العام على مؤشر البطالة في العراق للفترة من (2004-2020)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، عدد خاص لوقائع المؤتمر العلمي الدولي السادس والسنوي السابع عشر لكلية الإدارة والاقتصاد بعنوان القيادة الرشيدة والتنمية المستدامة سبل الإصلاح الاقتصادي العراقي.
- حسن، حسين عطية و الغالبي، كريم سالم و السعيد، مناف مرزة، 2025، تحليل أثر الانفتاح التجاري على تقلبات سعر الصرف في العراق للمدة (2022-2023)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثالثة والعشرون، ملحق 2، العدد85.
- حسين، نمارق قاسم، 2017، قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة لتجربتي مصر واليابان مع اشارة خاصة للعراق للمدة (1990-2015)، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
- الحسيني، جعفر عبد الامير عزيز، 2024، تحليل أثر الانفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي-دراسة قياسية لحلة العراق للمدة (1980-2021)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 22، العدد80، جامعة وارث الانبياء، كلية العلوم الاسلامية، قسم العلوم المالية والمصرفية الاسلامي، العراق

- الحو، عقيل حميد جابر وشنباره، فاطمة سوادي، 2021، تطور حجم الائتمان المصرفي وتأثيره في بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة من (2004-2018)، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 3، العراق
- حنتوش، ابتسام كاظم، 2019، التنبؤ الديناميكي والسكن (Dynamic & Static) بفائض او عجز الموازنة العامة في العراق للمدة (2018،2017)، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية، المجلد 25، العدد 112، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
- خديجة، حمادي، 2009، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005) دراسة قياسية اقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- الخفاجي، تمارة حمزة سلمان، 2022، تحليل مؤشر البؤس الاقتصادي وانعكاسه على التنمية البشرية في ضوء تجارب دولية مختارة مع اشارة خاصة للعراق للمدة (2003-2019)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
- الدياش، عبد الله حمد والناصر، ميسون مجيد، 2018، دراسة اقتصادية لبعض العوامل المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العراقية (2003-2016)، مجلة جامعة جبهان اربيل العلمية، العدد الثاني، الجزء C.
- الدعيمي، زينب جبار عبد الحسين، 2018، إنتاجية الانفاق العام في العراق وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
- الدوسكي، خليل غازي وحسن، محسن محمد و أمين، محمد أمين سعيد محمد، 2021، قياس وتحليل أثر بعض أدوات السياسة المالية على التضخم في العراق للمدة (2004-2020)، مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو، المجلد التاسع، العدد الرابع، جامعة دهوك التقنية، اقليم كردستان-العراق.
- رشيد، مصطفى كامل و البيس، حسين فاخر، 2023، دور الانشطة المصرفية في تنمية الادخار المحلي في اندونيسيا للمدة 2005-2018، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة احدى وعشرون، العدد 77، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
- الرياض، محمد، 2025، آليات التضخم: دراسة مقارنة بيت الاقتصاد الإسلامي والرأسمالي، مجلة بوابة الباحثين للدراسات والابحاث، المجلد 1، ملحق العدد2، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب.
- الزبيدي، حسن لطيف والسعدون، عاطف لافي وبخيت، حيدر نعمة، 2015، الائتمان المحلي: دراسة في ابعاده وآثاره في العراق، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 7، العدد 3، جامعة بابل، العراق.
- زكي، رمزي، 1998، الاقتصاد السياسي للنطالة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت.
- الزيادي، مروة رزاق سعود، 2021، معالجات عجز الموازنة الاتحادية للعراق من خلال القروض الداخلية والخارجية ما بعد عام 2003: الأسباب والتداعيات، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية، العراق.
- سليمان، سليمان محمد و محمد، نالان جمال، 2025، عجز الموازنة العامة العراقية وأساليب معالجته: دراسة تحليلية قانونية للمدة (2016-2025)، مجلة نينوى للدراسات القانونية، المجلد 2، العدد 4، جامعة نينوى.
- سماقه يى، ايوب انور حمد، 2022، فلسفة العلاقة بين الادخار والعنف الاقتصادي المستدام-أقليم كردستان العراق نموذجا دراسة نظرية فلسفية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العشرون، العدد الثالث والسبعون.
- سماقه يى، ايوب انور حمد، 2023، تحليل العلاقة بين الإذخار وتحقيق هدف القضاء على الفقر للتنمية المستدامة في اقليم كردستان- العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة احدى وعشرون، العدد76.
- شاني، سلام كاظم، 2011، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والنتاج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1988-2009)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
- الشرع، رحيم كاظم حسن وسلمان، هاجر حسين، 2022، تقدير مؤشر البؤس الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2018)، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد 3، العدد 1، العراق.
- الشمري، سارة أحمد والدخيل، سارة محمد، 2019، أثر الإنفاق الحكومي على النمو في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1985-2017)، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد الحادي عشر، كلية إدارة الأعمال- قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
- الشيخ طه، رانيا، 2021، التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته، صندوق النقد العربي، العدد 18.
- صالح، أويابة، 2020، أثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة (1980-2018)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 13، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر.
- صباح، نزار كاظم ومحمد، حسن عبد الحمزة، 2023، تحليل تطور العلاقة بين الدين العام الداخلي وعجز الموازنة في العراق للمدة (2004-2019)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 3، جامعة الكوفة.

- صكب، أنور محسن وعبود، جميلة سركي، 2024، تطور اتجاهات أسعار الصرف وأسعار الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 16، العدد 50، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق.
- عامر، طارق عبد الرؤوف، 2015، أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
- عبد الرزاق، كبوط، 2015، تأثير سعر الفائدة على الاستقرار الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3.
- عبد اللطيف، إيمان محمد، 2020، العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة (1961-2018)، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثالث، ص 107، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- عبدالله، أحمد عباس وطه، زينة كمال، 2023، دور تغيرات سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلية في العراق للمدة (2004-2020)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الحادية وعشرون، العدد 79، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة فلوحة، العراق.
- عبدالله، كوجر محمد ومحمد، بختيار صابر وعلي، اسراء مؤيد، 2023، قياس وتحليل دالة الادخار الأسري لعينة من اساتذة جامعة صلاح الدين للعام 2022، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة احدى وعشرون، العدد 77، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين.
- العبيدي، ابراهيم عبد اللطيف، 2011، الادخار مشروع وعينه وثمراته، دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري، ادارة البحوث.
- عطية، محمود صالح، 2012، تحليل العوامل الموضوعية المؤثرة في سوق الأوراق المالية مع الإشارة الى سوق العراق، مجلة ديالى، العدد الرابع والخمسون، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة ديالى، العراق.
- علوش، جعفر باقر محمود وساجت، علي حمزة، 2022، تحليل العلاقة بين الاحتياطات الاجنبية وصافي الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2020)، مجلة واسط للعلوم الانسانية، المجلد 18، العدد 3، العراق.
- علي، توبين، 2015، عجز الموازنة وأثاره بين النظرية والتطبيق، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد 13، جامعة الجبالي بونعامة، خميس مليانة.
- علي، شورش قادر، 2022، اثر تغيرات سعر الفائدة في الاستثمارات في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (2005-2019)، المؤتمر الدولي الحادي عشر الاصلاح الاقتصادي والإداري، جامعة التنمية البشرية.
- غفور، نزمين معروف وقادر، جيا صالح، 2023، قياس وتحليل محددات الادخار المحلي في العراق للمدة (2004-2019)، بحث مستل من رسالة ماجستير، مجلة جامعة السليمانية للعلوم الإنسانية، المجلد 25، العدد 3، كردستان-العراق.
- فرج، سنكه جهيه، 2013، أسباب ومصادر البطالة في البصرة (2003 - 2011)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة التاسعة، العدد الثامن والعشرون، جامعة الكوفة.
- فوزية، شرع، 2025، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية لحالة اقتصاد الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة غرداية، الجزائر.
- كاظم، العباس سمير، 2020، أثر التغيرات الإنفاقية الحكومية في عرض النقد الواسع في العراق وفقا لمنهجية (ARDL) للمدة (2004-2018)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق.
- كامل، مصطفى ومحسن، منتهى زهير، 2017، قياس مستوى البطالة في العراق باستخدام دول المستخدم/المنتج لعام 2010، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 23، العدد 96، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- كاهنة، هجام، 2026، أثر مؤشر التجارة على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة تحليلية خلال الفترة (1980-2020)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، الجزائر.
- الكواز، سعد محمود والرشكاني، هارون رشو فارس، 2024، قياس وتحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2000-2022)، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، المجلد 6، العدد 2، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة، العراق.
- لحسن، دروري، 2013، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع عشر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- لخضر، مرغاد ونسرين، كزيز، 2017، آليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر دراسة تحليلية (2000-2017)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 47، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- محمد، حمري، 2018، معالجة عجز الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (1993-2016)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر.

- محمد، علي عبدالدائم، 2024، تقدير اثر السياسة المالية على معدلات البطالة في العراق خلال الفترة (2000-2020) باستخدام نموذج ARMA، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد التاسع، العدد الثامن عشر، ص455، جامعة الاسكندرية.
- المحمدي، احمد عباس عبدالله، 2007، البطالة في الدول العربية الأسباب والمعالجات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 5، العدد 15، العراق.
- المحمدي، مهند خليفة عبيد والحياني، محمد خيرى مرزوك، 2021، أثر محددات الاستثمار في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2018): دراسة قياسية، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، العدد 1، العراق.
- مسعود، دراوسي، 2006، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.
- ملامي، ماجد كاظم، تحديات النهوض بالاستثمار في العراق-الواقع والمعالجات، الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية العدد 8، 2022.
- ميساوي، الوليد قسوم، 2018، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر.
- نجم، مازن محمد علي، 2024، دور سياسة الحيطه الكلية في تعزيز الوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية العراق حالة دراسية للمدة من (2017-2023)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
- ندا، رعد محمد و محمود، قتيبة ماهر، 2019، قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق وتحليله للمدة (2004-2014)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 1، العراق.
- نورة، سداوي، 2019، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لفترة (1980-2014)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2.
- هاشم، حنان عبد الخضر وعبد الكاظم، إيمان وحسن، فرحان محمد، 2017، البطالة في الاقتصاد العراقي الآثار الفعلية والمعالجات المقترحة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 13، العدد 1، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.
- الوحيلى، حيدر علي جبر، 2016، مشكلة البطالة في محافظة البصرة للمدة (2003-2012) نتائجها وسبل حلها، مجلة آداب البصرة، العدد 77.
- ياسمين، إصالحى مريم، 2017، تأثير سعر الفائدة على القرارات الإستثمارية بالمؤسسات الاقتصادية - دراسة إستقصائية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قلمة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة 8 ماي، الجزائر.

المصادر الاجنبية:

- Alhassan, A. S., Halimatu, S. A., & Matur, C. N. (2025). Effect of disaggregated public expenditure on inflation and unemployment in Nigeria. *Journal of Economics, Finance and Management Studies*, 8(12).
- Audi, M., & Ali, A. (2023). Public policy and economic misery nexus: A comparative analysis of developed and developing world. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 13(3).
- Challoumis, C. (2025). The inflation according to the cycle of money (C.M.). *Economic Alternatives*, (2).
- Miho, A. A., Mohamedameen, S. M., Haji, I. R., & Ali, B. K. (2023). Trade openness, financial stability and economic growth evidence from some BRICS countries. *Iraq Journal For Economic Sciences*, 21(79).
- Wang, N., Shah, M. H., Ali, K., Abbas, S., & Ullah, S. (2019). Financial structure, misery index, and economic growth: Time series empirics from Pakistan. *Journal of Risk and Financial Management*.